الفصل الثاني

فشل الرهان على ناصر

«لدينا فرصة للتعامل مع مجموعة من الرجال لن يمنحونا تعهدات بسهولة لأنهم يؤمنون بالوفاء بكلمتهم. إن كنا سنتعامل معهم، فعلينا أخذ ذلك في الاعتبار وأيضا التحرك بسرعة. وبدون شك، سيكون سلوكنا لهذا الطريق نوعاً من المقامرة الكبيرة».

– السفير جفرسون كافري، ١ يونيو ١٩٥٣

بعد بضعة أسابيع فقط من تعبير الوزير أتشسون عن إحباطه لرفض مصر القبول بأن تصبح جزءا من تحالف الناتو في «منطقة الدفاع عن الشرق الأوسط» اندلعت معركة بين القوات البريطانية وقوة من رجال الشرطة المصرية في ٢٥ يناير ١٩٥٢ بالإسماعيلية. كان الحادث علامة فارقة لبداية النهاية، لأحد المعاقل البريطانية والتي كانت تبقي على قوام الإمبراطورية البريطانية مُجمَّعاً، كما عمل أيضا على زعزعة أمل واشنطون بأن بإمكانها الاعتماد على البريطانيين– لبضع سنوات على الأقل – للإمساك بمقاليد الأمور بالمنطقة.

فيما يتشكل النظام العالمي لما بعد الحرب حسب إرشاداتها.

في بداية عام ١٩٤٧، كان البريطانيون قد طلبوا المساعدة لتمويل اليونان وتركيا لتمكين اليونان من مقاومة حرب العصابات بقيادة الشيوعيين والذين بدوا وأنهم علي وشك كسب الحرب الأهلية ضد النظام الملكي الذي كانت لندن تدعمه، وتمكين الأتراك من مقاومة ضغوط الاتحاد السوفييتي لتغيير النظام الذي كان قد سمح لأنقرة بالتحكم في سبل الوصول إلي البحر الأسود. كانت طموحات موسكو بعد الحرب واضحة، حيث إنها رغبت في وجود ممر جديد لها إلي البحر المتوسط ومعه ما يقتضيه ذلك من أجل حماية الخطوط الحيوية للإمبراطورية السوفييتية الآخذة في الازدهار حتي قناة السويس وما بعدها.

كانت اليونان وتركيا طوال القرن التاسع عشر ضروريتين «لاحتواء» البريطانيين لروسيا القيصرية. والآن، كانت لندن تطالب الولايات المتحدة بالظهور علي مسرح

الأحداث وتولّي دورها بالحيلولة دون قيام الدب الروسي بإحداث فوضي في المنطقة من خلال مثيري الشغب الشيوعيين أو الوسائل الديبلوماسية المدعومة بالتهديدات. ابتهج صناع السياسة الأمريكيون بإتاحة الفرصة لهم بالتدخل لدي «مفترق الطرق» التاريخي هذا للإمبراطورية البريطانية، بيد أن ما أزعجهم كان هو عدم استعداد الكونجرس والرأي العام استيعاب رهانات التنافس الذي كان قائما بالفعل والذي كان يزداد زخما بمرور كل يوم، أو لقبول ذلك.

لم يكن الرئيس ترومان ومساعدوه في السياسة الخارجية يخشون حدوث مواجهة مع الجيش الأحمر، ذلك لأن صناع السياسة، لدي تقييمهم للقدرات العسكرية السوفييتية، قللوا من احتمال حدوث مثل تلك المواجهة بحيث مضي دين أتشسون يردد أن الروس لن يشنوا هجوما إلا إن كانوا قد فقدوا عقولهم، وكان ترومان يتفق شخصيا مع تلك الرؤية. استبعد الرئيس وهو يتحدث إلي عدد من مراسلي

الصحف علي متن اليخت الرئاسي «ويليامسبرج» فيما مضي يحرك الشراب في كأسه، استبعد احتمال حدوث أي حرب في المستقبل القريب حيث قال «لا، لا أعتقد بحدوث أي مشاكل حقيقية لنا مع روسيا - ليس قبل وقت طويل علي أية حال. إن روسيا تخشي إلي أقصي حد أن يكون عليها أن تحارب أي طرف، كما أنهم يعلمون أن الأمر سينتهي سريعا إذا دخلوا حربا معنا. إن ما لدينا من استعدادات وأسلحة وتجهيزات يفوق ما لديهم كثيرا كثيرا».

بيد أن آرثر ڤاندنبرج السناتور الجمهوري كان قد أبلغ الرئيس أن عليه إثارة رعب أعضاء الكونجرس من التهديد السوفييتي إذا رغب في أن يوافقوا علي أي من مقترحاته. كان الصحفيون المقربون قد تلقوا معلومات من مصادر مطلعة (وهو تقليد مُفضّل ظل معمولا به طوال العقود الثلاثة التالية) قبل خطاب «مبدأ ترومان» بالكونجرس في ١٢ مارس ١٩٤٧، والذي طلب فيه منح معونة مالية لليونان وتركيا قدرها ٥٠٠ مليون دولار، معلومات عما كان يحضّر له في السر من أجل الحصول علي دعم لمواقف الإدارة، وبذلك، فقد أصبح هؤلاء الصحفيون، واقعيا، جزءا من الحملة. وعلي الفور، نشر چيمس رستون، أحد كتّاب الأعمدة بالنيويورك تايمز، تقريرا جاء به أنه قد تم عقد اجتماع سري للغاية بالبيت الأبيض كشف فيه ترومان عن أن البريطانيين أصبحوا غير قادرين علي تحمل نفقات مساعدة اليونان، وأن هدف السياسة الأمريكية طوال العامين الأخيرين كان هو اتخاذ «موقف حاسم في مواجهة الاتحاد السوفييتي علي طول الخط الذي يبدأ من ستتين بمنطقة البلطيق ويمر بألمانيا والنمسا ويصل إلي تريستا بإيطاليا.. وأن البريطانيين قد تساطوا بالفعل عما إن كانت الولايات المتحدة علي استعداد للاضطلاع بجزء كبير من المسئولية عن السلام العالمي والاستقرار، تلك المهمة التي اضطلعت بها بريطانيا في القرن التاسع عشر، وهذه هي القضية المركزية، وليست مسألة الحصول علي قرض لإحدي دول البحر المتوسط الصغيرة».

بيد أنه من المؤكد أن «مبدأ ترومان» مثّل استباقا لطريق خطير. صاغ كتاب

الخطب الرئاسية مناشدة كان لها أن تضع أعضاء الكونجرس في مأزق، حيث استخدمت مسودة الخطاب الأخيرة التي ألقيت بالمجلس تعبير «يجب» أن تكون السياسة الأمريكية هي مساعدة البلدان التي تقاوم أعمال التخريب التي تدعمها الضغوط الخارجية – تلك الصياغة التي مثلت ربطا محكما بين مختلف التهديدات التي تواجهها اليونان وتركيا – بدلا من تعبير «لابد» المعتاد. من ثم، لم يكن لدي أعضاء المجلس خيار سوي الموافقة، حتي لو كان ذلك من أجل عدم ترك ترومان وحيدا في موقفه. أيضا، أصبحت تلك المناورة أسلوبا مفضلا يعمل به في الحرب الباردة: تعهّدا رئاسيا للتصدي في أية بقعة من بقاع العالم يبدو فيها «الأمن القومي الأمريكي» مهددا، يتبعه توجه للكونجرس لتوفير الوسائل.

بيد أنه فقد ثبت أنه من الصعب الحصول علي موافقة من خلفوا الملك فاروق للاضطلاع بدورهم في الدفاع عن «العالم الحر». كان ينظر إلي القاعدة العسكرية بالسويس ومعها القناة علي أنهما مركز معاقل قوية لشن هجمات ضد السوفييت حال اندلاع حرب في أوربا أو آسيا، وبخاصة للحفاظ علي قاعدة للعمليات الحربية في أماكن أخري من الشرق الأوسط في حالة كان من المستحيل فيها منع السيطرة الشيوعية علي الحركات القومية المتطرفة من أماكن مثل إيران عام ١٩٥٣ علي سبيل المثال. وأخيرا، كان الرأي السائد هو أن ربط مصر بمنظمة دفاعية غربية وسيلة لتوجيه التنافسات بين / العربية إلي قضية مشتركة، وإتاحة بعض الأمل، في نهاية المطاف، لحل القضية العربية/ الإسرائيلية التي كانت قد وصلت إلي طريق مسدود. من ثم، ساد الاعتقاد بأن مصر كانت هي المفتاح لسياسة «احتواء» شرق أوسطية، تعمل مثل سياسة الناتو بأوربا، في اتجاهات عدة، إذ إن الناتو، وكما كان أتشسون وآخرون قد قالوا، لم يكن فقط يعمل كدعامة ضد الاتحاد السوفييتي، بل أيضا كان من المحتمل له أن يحل مشكلة التنافس الفرنسي الألماني الذي كان قد استمر طوال الفترة السابقة. ولكل هذه الأسباب مجتمعة كان اندلاع العنف بين القوات البريطانية والشرطة المصرية في ٢٥ يناير ١٩٥٢ تحذيرا لواشنطون من أن الولايات المتحدة

تواجه خطر وجودها في وضع قد ينتهي بأسلوب غير محمود، مع رفض المصريين الاضطلاع بأي دور في «العالم الحر» تحت قيادة أمريكا، أو كومنولث الدول المقصود به أن يحل محل النظام الإمبريالي.

من ثم، كانت خلاصة الأمر، بالنسبة لصناع السياسة الأمريكيين هي أنه، وتحت أية ظروف، لا يجوز إرسال أية قوات أمريكية، بما في ذلك أية قوة رمزية تحمل العلم الأمريكي، إلي مصر لمساندة الجنود البريطانيين في مواجهة الانتفاضة المصرية بالسويس. جاء بإحدي توصيات وزارة الخارجية إلي الوزير أتشسون في مايو ١٩٥٢ عن جهود بريطانيا للحفاظ علي تحكمها بالسويس في التفاوضات حول جلاء قواتها «لقد وصلت مناورات البريطانيين بمصر إلي نهايتها. والنتيجة هي طريق مسدود. هكذا نري الوضع.. وكما حدث بالهند الصينية [حيث كان الفرنسيون قد مضوا في تمسكهم بالسلطة] فإن هذه المشاكل دائما ما تعود لتُضعِف القوة المزدوجة التي تحاول إيجادها. كما أنها تعود أيضا، كما حدث في إيران وتونس والمغرب، وتُضعف امتيازا، لا نملكه وحدنا، لكنه ملك للغرب جميعه - أي الاعتقاد بأن مصالح الولايات المتحدة متسعة بدرجة تكفي تضمين مصالح الشعوب الأخري».

السويس بعد الحرب العالمية الثانية:

منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، ظلت قيمتها كشريان الحياة إلي الهند تسيطر علي الفكر الاستراتيجي البريطاني. وفقا لأجيال متعاقبة لوزراء الخارجية البريطانية، فقد احتلت القوات البريطانية منطقة السويس عام ١٨٨٢ لقمع التمرد[1] واعدين بالانسحاب بمجرد أن «تسمح بذلك الأوضاع في البلاد». ثم قضي الوطنيون المصريون الأعوام الاثني وسبعين التالية وهم يحاولون أن يجعلوا البريطانيين ينفذون رغبتهم التي عبروا عنها بالانسحاب دونما جدوي.

لكن، وبدلا من الانسحاب، فقد أحكم البريطانيون قبضتهم علي السويس بمرور الأعوام. في ديسمبر ١٩١٤، أي في الشهر الخامس للحرب العالمية، أعلنت لندن

(١) أي ثورة الزعيم أحمد عرابي [الترجمة]

إلغاء الولاية العثمانية علي مصر وأعلنت أيضا مصر محمية بريطانية ونقل جميع مهام السياسة الخارجية إلي كبير ممثلي بريطانيا بالقاهرة والذي أصبح يدعي المندوب السامي. صرح اللورد كيرزن، وزير الخارجية البريطانية قائلاً إن «خير مصر وسلامتها ضروريتان لسلام الإمبراطورية البريطانية وأمنها، ومن ثم ستحافظ الإمبراطورية دائما علي علاقات خاصة بينها وبين مصر لأن في ذلك مصلحة أساسية لبريطانيا».

سمحت معاهدة ١٩٣٦ التي فُرِضت علي مصر للبريطانيين بوضع قوة عسكرية قوامها عشرة آلاف جندي وأربعة آلاف طيار بمنطقة السويس ومعهم موظفو الإسناد اللازمون وذلك لمدة عشرين عاما.. في عام ١٩٤٢، عندما اقتربت قوات رومل من العاصمة المصرية، خرجت حشود من الطلبة المتظاهرين للترحيب بها. ولخشية السير مايلز سامبسون، المندوب السامي البريطاني من حدوث حالة من العصيان واندلاع أعمال شغب، أمر ثلاث دبابات وقوة من الجنود باقتحام بوابات قصر عابدين، وصولا إلي الملك فاروق ومطالبته إما أن يعين النحاس باشا رئيسا للوزراء أو أن يُجبر هو ذاته علي التنحي. كانت الفكرة قد راودت الملك فاروق بتعيين رئيس للوزراء موالٍ للمحور ترقبا لوصول الألمان القاهرة. استغرق الأمر منه أقل من ساعة كي يقرر ما يقوله. كانت تلك الحادثة علامة فارقة في تاريخ مصر شهدت مصر فيها أسوأ درجات الذل، هكذا اعتقد ضابط الجيش المصري الشاب جمال عبدالناصر وأضاف إن القلوب كانت مليئة بالنيران والأسي.

بنهاية الحرب كان قد غدا للبريطانيين قوة قوامها ثمانون ألف جندي في قاعدة السويس والمناطق المحيطة ومعها مخازن إمدادات قيمة الموجودات بها أكثر من مليار دولار. ضمت السويس أيضا قاعدة جوية عملاقة بحيث يمكن نقل الإمدادات إلي مواقع الاضطرابات المحتملة في أي بلد دونما أي تدخل من السلطات المصرية أو حتي علمها بذلك. كما سعي البريطانيون لتوسيع تواجدهم العسكري بالمنطقة وذلك بإقامة قواعد لهم في ليبيا، التي كانت مستعمرة إيطالية في السابق، والحفاظ علي

وجود عسكري قوي لهم بالسودان جنوب مصر. من ثم كانت السويس نقطة محورية في رؤية بريطانيا العظمي بعد الحرب للحفاظ لها علي دور عالمي لها حتي فيما بدأت إمبراطوريتها الرسمية في الزوال. بيد أن علاقتها بواشنطون أصبح يسودها التوتر حيث لم تنظر واشنطون إلي تسويف لندن لإجراءات التوافق مع التوجهات القومية الوطنية المصرية بعين الرضا حيث كان لابد للغرب أن يخسر في صراع الإرادات ذاك. كانت المشكلة هي أنه لم يعد لدي البريطانيين ما يقدمونه. وبالرغم من ذلك، لم يكن من الوارد أن يُطلب منهم الابتعاد عن المنطقة، علي الأقل في تلك اللحظة. وكما تبين فإن تلك اللحظة استمرت لفترة طويلة قبل أن تنتهي فجأة في أزمة السويس عام ١٩٥٦.

كان تشرشل، وخليفته كلمنت أتلي، قد سعيا إلي إطفاء جذوة استياء المصريين قبل أن تشتعل أزمة السويس وتتحول إلي مطالبة للبريطانيين بسحب جميع قواتهم منها وليس فقط تخفيض عدد قواتهم هناك إلي القدر المسموح به بمقتضي معاهدة ١٩٣٦. لكن، وعلي الرغم من اتفاق الطرفين علي أن اتفاقية الجلاء النهائي يجب أن تسمح بوجود كادر من العاملين داخل القاعدة العسكرية وأيضا علي عودة الجيش البريطاني لاحتلال المنطقة سريعا في حالة حدوث «حالة «طوارئ»»، إلا أنه مَنْ كان له أن يقرر كنه حالة «الطوارئ» تلك؟ وبغض النظر عن تلك المسألة، فقد كان مناخ إجراء أية تفاوضات جادة قد شابه الالتباس وعدم اليقين في أعقاب هزيمة مصر المهينة في الحرب العربية/ الإسرائيلية الأولي، حيث نُظر إلي الهزيمة ليس بصفتها إخفاقاً عسكرياً ذريعاً، بل علي أنها حكم نهائي علي سنوات انحلال فاروق وحكمه الخاطئ الذي قاد البلاد إلي مستنقع من الفساد والفقر، وإلي حالة شبه كارثية من الضعف كما برهنت الحرب.

عن الأوضاع المضطربة في مصر آنذاك، كتب محمد حسنين هيكل يقول إن فاروق كان في قصره، وكان ١٪ من المصريين يحصلون علي ٥٠٪ من الدخل القومي، و كانت الأحزاب السياسية في حالة انهيار بدون أي حس بالتوجه أو حس بالكرامة. كان

هيكل، الصحفي المصري، قد أصبح صديقا حميما لعبدالناصر ومؤتمنا علي أسراره، وكان عبدالناصر قد برز قائدا لحركة الضباط الأحرار الذين قاموا بالانقلاب علي فاروق وأجبروه علي التنازل عن العرش قبل أن يغادر هو وأسرته البلاد إلي المنفي.

كان عبدالناصر أحد القلائل الذين تميزوا في القتال في حرب ١٩٤٨ ضد الإسرائيليين، ثم عاد من المعركة وهو مقتنع أن «العدو الحقيقي كان بالقاهرة. وُلِد عبدالناصر عام ١٩١٨ لأسرة من الطبقة الوسطي، وشارك في التظاهرات ضد البريطانيين وهو في المرحلة الثانوية. وبعد عدة محاولات، تمكن من الالتحاق بالكلية الحربية قبيل الحرب العالمية الأولي، ثم أرسل إلي السودان. ومثل غيره الكثيرين، أبدي عبدالناصر تعاطفا مع قوات المحور (روميل في حالة مصر) بصفتهم حلفاء في معركة مشتركة ضد البريطانيين. وعلي الرغم من أن مصر كانت علي الحياد رسميا أثناء الحرب إلا أنها اتخذت قرارا انتهازيا بالانضمام إلي الحلفاء. شهد عبدالناصر العملية الحربية الأولي في عام ١٩٤٨ ضد الصهاينة بفلسطين ومعها الهزيمة النكراء. أتاحت له حركة الضباط الأحرار هو والآخرين الاجتماع معا للنقاش في أسباب الهزيمة وفيما يجب فعله بعد ذلك.

في أعقاب «معركة الإسماعيلية» بين البريطانيين والشرطة المصرية والتي قُتِل فيها واحد وأربعون من أفراد الشرطة وأصيب اثنان وسبعون منهم، غدت أيام فاروق في الحكم معدودة. في اليوم التالي، أي في ٢٦ يناير ١٩٥٢، تدفق الدهماء إلي شوارع منتصف القاهرة وأشعلوا النيران في كل ما يرمز لقوة البريطانيين ومكانتهم وهاجموها: فندق شبرد، مطعم سانت جيمس، نادي سباق الخيل البريطاني الذي قُتِل فيه سبعة مدنيين بريطانيين بأسلوب بشع، وقُطِّع أربعة منهم أشلاء، ووُطِئ آخر بالأقدام حتي الموت. تم إرسال قوات إضافية إلي القاهرة من الحامية بالسويس، ونجح هؤلاء في قمع أعمال الشغب يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ الذي عُرِف باسم «السبت الأسود». شعر البريطانيون أنهم كانوا قد أوضحوا مطالبهم من الأمريكيين، لكن ترومان ومستشاريه رفضوا مناشدة بريطانيا إرسال قوات أمريكية من أجل

تشكيل جبهة موحدة. أيضا، ناشد تشرشل وكان قد عاد إلي رئاسة الوزراء حلفاءه الأمريكيين قائلا إن مثل تلك الجبهة الموحدة ستعمل علي «قسمة المصاعب علي عشرة» بيد أن الإدارة في واشنطون كانت تخشي أن السبت الأسود كان مجرد بداية المصاعب الحقيقية إلا إذا تم تبني نهج آخر. أبلغ أتشسون السفير البريطاني أن «المهارة الاستثنائية التي نُفذت بها عملية الإسماعيلية ليست ما يثير إعجابه [وفقا لوصف إيدن للمعركة في برقية أرسلها إلي واشنطون]، إذ إن من الواضح أن قعقعة البنادق لا تستطيع وضع نهاية للاضطرابات كما اعتدتم أن تخبرونا من وقت لآخر».

رفض أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطاني – مثلما فعل لاحقا عام ١٩٥٦ أثناء أزمة السويس – النقد الذي وجهه إليه الأمريكيون. كان إيدن، وقبل أقل من شهر من الانقلاب العسكري الذي أطاح بفاروق، قد تلقي تحذيرا من أتشسون من أن استخدام البريطانيين للقوة في مصر من أجل الاحتفاظ بالسويس كان خطأ داهما محملا بمغبات وقوع أحداث في أنحاء أخري من الشرق الأوسط لا قبل لأحد بها، لكن رئاسة الوزراء البريطانية تجاهلت التحذير مؤكدة أن «٢٦ يناير قد لقن المصريين درساً»[١].

وبالفعل، فقد لقن الحريق الضباط الأحرار درسا: لابد من رحيل فاروق. قاموا، بقيادة ناصر، بانقلاب في ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ثمة من يقول بأن السي آي إيه كان لها دخل في الانقلاب أو علي الأقل أنها لم تعارضه ولم يثبت أي من ذلك، لكن المؤكد هو أن واشنطون لم تأسف علي رحيل فاروق، بل يقال إنها حثت الضباط علي السماح لفاروق برحيل سلمي. كانت الحركة تنوي، في البداية، تسليم السلطة للمدنيين لكنها رأت أنه ليس ثمة من هو جدير بتحمل هذه المسئولة. كان ناصر قد التزم خلفية الأحداث وذلك لكي يتيح لزميل أكبر منه سنًّا أن يكون هو وجه الثورة. أيضا، يُذْكَر أن

(١) توحي تلك المقولة بصحة ما ذهب إليه العديدون من أن مندسين من عملاء البريطانيين والصهاينة كان لهم دور رئيسي في إشعال حريق القاهرة [الترجمة]

بعد ساعات من استيلاء الجيش علي السلطة التقي أحد المشاركين في الثورة بالملحق العسكري الأمريكي ليؤكد له مشاعر مجلس الثورة المؤيدة للغرب وليطلب مساعدته علي إقناع البريطانيين بعدم التدخل.

قبل السفير كافري دعوة نجيب وعدد من زملائه الضباط إلي العشاء، وحينما سُئل نجيب عن الإصلاح الزراعي الذي كان علي قمة ما وُعد به من تغييرات حاول التراجع أو الالتفاف حيث أجاب إنهم قد ذهبوا أبعد مما يجب حيث تسرعوا بوعد منح سبعة عشر أو ثمانية عشر مليون فلاح قطعا من الأرض وقال إنهم يشعرون بشيء من الإحراج بتحدثهم علنا عن الموضوع بأكثر مما يجب. وفي تقرير له، ذكر كافري أيضا أن الضباط يشعرون الآن أنهم قد تسرعوا في إطلاق سراح عدد كبير من الشيوعيين وأنهم قد بدأوا بالفعل في إعادة اعتقال بعضهم.

كان من دواعي سرور واشنطون أن تتلقي هذه التطمينات. كان للجيش في مصر، كما في غيرها من الأماكن، أن يلعب دورا قياديا، وكان هذا يقتضي وجود مصدر مضمون لتزويده بالسلاح. وبصفتها هذا المصدر، كان بإمكان الولايات المتحدة ممارسة قدر كبير من النفوذ، بل وكما اتضح لاحقا، فقد كانت لها أن تصبح السلطة التي كان لها الكلمة النهائية حول نقل الأسلحة من أعضاء حلف الناتو إلي الآخرين.

سرعان ما وصلت واشنطون المناشدات المتوقعة لتزويد الجيش المصري بالسلاح؛ حيث أبرق كافري إلي واشنطون قائلا إن اللواء محمد نجيب قد ذكر له استعداد المصريين لإبلاغ الولايات المتحدة تأكيدات سرية حول أهداف النظام الجديد طويلة المدي بما في هذا تشكيل منظمة دفاع شرق أوسطية (MEDO) و/أو بمشاركة الولايات، بيد أنه، كان علي نجيب قبل أن يدلي بمزيد من التصريحات أن يعمل علي تحسين صورة الولايات المتحدة في أعين الجماهير المصرية وكان هذا يقتضي تزويد مصر بالسلاح والمعونة المالية.

أجاب أتشسون أن الولايات المتحدة مستعدة لقبول التوكيدات السرية لكن بشريطة أن تكون تمهيدا للالتزامات العلنية وأن الولايات المتحدة ستقوم برصد أداء مصر بعناية. بيد أن الالتزام بمنظمة دفاع شرق أوسطية كان واحدا فقط من ثلاث قضايا مهمة، كانت أولاها عمل ترتيبات طويلة الأجل بشأن السويس تضمن الإتاحة الفورية للقاعدة العسكرية هناك لدي الحاجة، فيما كانت القضية الملحّة الأخري هي مسألة السلام مع إسرائيل. رأي أتشسون أيضا أن بإمكان النظام الجديد التدليل علي حسن نواياه من خلال «إيماءات معينة» مثل تعهده علناً بدعم إجراءات الأمم المتحدة في كوريا – لم تكن مصر قد صوتت لصالح قرار الولايات المتحدة باستخدام القوة هناك – وأيضاً تقديم عرض بدفع تعويضات لضحايا أعمال الشغب يوم «السبت الأسود» . رأت واشنطون أن تلك أمور لن تستعصي علي القاهرة وأنها ستكون بمثابة أدلة علي توجهات الضباط الأحرار في الحرب الباردة.

وصل محمد حسنين هيكل إلي واشنطون في خريف ١٩٥٢ بذريعة تغطية الانتخابات الأمريكية لصحيفة الأهرام، أما مهمته الحقيقية فكانت إمداد جمال عبدالناصر بمعلومات حول المواقف المحتملة للإدارة الجديدة، ديموقراطية كانت أم جمهورية. استُقبل هيكل بالبنتاجون بترحيب شديد وكان مضيفه جنرال قدّم له عرضا خرائطياً خاصا حيث ضغط علي زر فهبطت وراءه خريطة ضخمة للعالم مغطاة بالأزرار والأعلام الذي كان يمثل كل منها حامية أو قاعدة عسكرية أمريكية.

قال الجنرال وهو يشير إلي العرض إن الشرق الأوسط كان عارياً إلي حد كبير وسأل هيكل «ألا تعتقد أنه من المستحسن وجود بعض الأزرار والأعلام في المنطقة؟» احتج هيكل قائلا إن القضية الحقيقية هي آمال الشعب وتطلعاته، وبدا الجنرال وأنه قد أصيب بالدهشة ولم يدرك تماما مَرمي هيكل. أشار الجنرال إلي أن البديل سيكون إقامة حلف إسلامي، الذي ونظرا لمحتواه الديني، لابد له أن يكون دعامة طبيعية ضد

الشيوعية. ثم أضاف قائلا إن تركيا كانت الدولة الأقوي عسكريا فيما كانت باكستان الأكثر عددا للسكان، أما السعودية هي موقع المقدسات الإسلامية في حين أن بإمكان مصر أن تكون هي القاعدة الثقافية، وأضاف الجنرال قائلاً إن قيام مثل هذا الحلف قد يعمل علي حدوث انتفاضات للسكان المسلمين بالاتحاد السوفييتي والصين، بل وقد يؤدي إلي كبح جماح الهند. علم هيكل أن وزارة الخارجية لا تؤيد هذه الفكرة، وتبيّن أيضا أنها تكشف عن عدم فهم يدعو إلي القلق للسياسات شرق الأوسطية في فترة ما بعد الاستعمار.

كانت زيارة هيكل للبنتاجون والعرض الذي أداه الجنرال أمامه، مثالاً واحدا فقط علي محاولات المسئولين الأمريكيين إقناع المصريين بالسبل الودية بأن الطريق الأفضل لتحقيق مصالحهم في المستقبل هو انضمامهم إلي معاهدة جامعة شاملة تتيح لواشنطون أن توفي ببعض مطالبهم للمعونة العسكرية، علي الأقل، وهي محاولات لم تلق في نهاية المطاف أي نجاح. أصر المصريون علي أنه لا يمكنهم فعل أي شيء في هذا السبيل إلا بعد موافقة الإنجليز علي الجلاء التام عن السويس، بل إن نجيب ذهب إلي حد إبلاغ كافري في إحدي المناسبات أنه لو تلقت القاهرة فقط وعودا بمساعدات عسكرية سيُمكنها مجابهة «الأكاذيب» التي تروجها الصحافة المصرية بأن الأمريكيين ليسوا بأفضل من البريطانيين كثيرا، وأضاف «قد أكون حالماً لكنك إذا وجدت سبيلا لإعطائنا مائة دبابة ستُفتح أبواب كثيرة من بينها ما يؤدي إلي معاهدة الدفاع شرق الأوسطي المشترك».

في بداية عام ١٩٥٣ بعد أن اكتسح الحزب الجمهوري طريقه إلي السلطة بناء علي سمعة أيزنهاور في الحرب العالمية الثانية، وتعهده بالذهاب إلي كوريا لوضع حد لسفك الدماء الذي كان يماثل إلي حد كبير تعاسة حرب الخنادق بالحرب العالمية الأولي، وعد جون فوستر دالاس بإضفاء «نيولوك» ليس فقط علي ما قاله الحزب الجمهوري عن أخطاء سياسة الاحتواء التي اتبعها ترومان/ أتشسون في شرق أوربا وآسيا، بل أيضا في الشرق الأوسط بخاصة. زعم أن السياسة الأمريكية لم تكن

منصفة في إشارة واضحة إلي الدعم الذي ظلت واشنطون تمنحه لإسرائيل منذ لحظة اعتراف ترمان الفورية بها. رأي أن التحدي كان هو حرف انتباه الشرق الأوسط عن مشكلة الصراع العربي/ الإسرائيلي وتوجيه عواطف الشعوب باتجاه حملة صليبية عالمية معادية للشيوعية، وعندئذ، كان الأمل هو إقناع العرب بالسلام مع إسرائيل، ومع زوال التهديد الأمني، سيكون أيضا من السهل إقناع إسرائيل بتعيين حدود دائمة لها واعتقد أن مصر هي مفتاح حل المعضلة.

في مايو ١٩٥٣، توجه دالاس إلي الشرق الأوسط في أول جولة له بصفته راعي سياسة الولايات المتحدة الخارجية. تخير أيزنهاور ودالاس هدية غريبة لتقديمها إلي اللواء نجيب – مسدس عيار ٣٨، بقشرة من الفضة حُفِر علي عقبِه: «إلي اللواء محمد نجيب من صديقه دوايت أيزنهاور». كان من المفترض تقديم الهدية بعيدا عن الإعلام لكن أحد المصورين التقط صورة للمشهد، صورة اندلعت علي أثرها عاصفة في الصحافة البريطانية. ناشد تشرشل صديقه القديم وزميله في الحرب تقديم تفسير لمثل تلك الهدية، عندها طمأن أيزنهاور رئيس الوزراء البريطاني قائلا إن مسدساً واحداً ليس «تمهيدا لأسراب من الطائرات والدبابات والمدافع».

لكن بريطانيا لم يهدأ لها بال، فقد تكون الهدية لا تعني شيئا في حد ذاتها، لكن أقل وخزة دبوس كانت تثير أعصاب صناع السياسة البريطانيين وتفقدهم صوابهم وبخاصة في وجود أزمة النفط الإيرانية والتوتر الناجم عن توقف التفاوضات الخاصة بالسويس. ماذا كان الأمريكيون ينوون فعله؟ لو عَرَف البريطانيون أهداف دالاس الحقيقية وراء تقديم المسدس هدية»، ما كان لـ «وخزة الدبوس» أن يصبح هو التعبير الصحيح لوصف رد الفعل البريطاني في تلك الحالة. حينما التقي دالاس اللواء محمد نجيب للمرة الأولي، فإنه، واقعيا، وعده بتزويد مصر بالسلاح إذا أمكن تسويغ مثل تلك المعونة، قال «ستكون الولايات المتحدة علي استعداد لدراسة جعل الجيش المصري قوة عالمية حقيقية» وإنه علي حين أنه من غير الممكن مساعدة جميع البلاد» فإن لمصر إمكانات عظيمة للمستقبل، ليس فقط بالنسبة لنفسها بل كمثال يحتذي به الآخرون».

كان ذلك المثال الذي يحتذي به الآخرون هو الشرط الأساسي لتبرير المعونة، تماما مثلما كان هو الشرط حينما خاطب أتشسون النظام الجديد للمرة الأولي. علي مصر تسوية الخلافات حول السويس بأن تسمح للقوات البريطانية بالعودة بمقتضي شروط محددة يتم النص عليها؛ كما أن عليها أن تقود العالم العربي بعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل وأيضا عليها الانضمام إلي حلف سلام إقليمي. قال دالاس إن سياسات الإدارة الجديدة ستوجَّه، أولا وقبل كل شيء، لمجابهة أي تهديد شيوعي.

حاول دالاس حفز نجيب وتحميسه بأن طلب منه النظر إلي العالم حيث سيجد أن الشيوعيين يحكمون ثلثه، كما أن وفاة ستالين قبل ذلك بأسابيع لم تغير شيئا من الأوضاع. وصف دالاس الخطر الأحمر والضغط الشيوعي بأنه يماثل «العقيدة الدينية وأنه يمضي في الانتشار دونما توقف، بل إنه اقترب من مصر بالفعل» وأضاف أن واشنطون قد أهملت الشرق الأوسط لوقت أطول مما ينبغي، والشرق الأوسط هو المنطقة التي نشأت فيها الديانات العالمية العظيمة ونبتت فيها كثير من الجذور الثقافية للحضارة الغربية؛ كما أن مصر بتنفيذها المتطلبات الأمريكية لن تقتصر مكافأتها علي المعونة العسكرية فقط، هكذا أكد دالاس: قد تكون الولايات المتحدة قد ركزت في الماضي، وبأكثر مما ينبغي، علي إسرائيل لتحقيق مصالحها كنتيجة لممارسات جماعات الضغط بأمريكا، لكن الإدارة الجديدة تسعي لتبني نظرة أكثر توازنا إلي الشرق الأوسط، نظرة لا تتوجه ضد العرب أو ضد اليهود».

بدت استجابة نجيب لتلك التلميحات إيجابية لكن دالاس مضي يمارس الضغوط من أجل الحصول علي إجابات محددة: هل سيعدُ نجيب بالسماح للبريطانيين بترك مدراء بالقاعدة للإشراف علي صيانتها؟ حاول استخدام مقارنة بمصنع السيارات فورد بالخارج حيث يوجد به مدراء أمريكيون يشرفون علي الإنتاج وأضاف أن مصر ستحقق نصرا سياسيا عظيما بجلاء القوات البريطانية «أيمكن أن تنهار تلك الرؤية العظيمة لمستقبل ينتظر مصر بسبب بعض الخلافات علي بقاء عدد من أمناء المخازن البريطانيين بالقاعدة؟».

لكن نجيب تساءل محتجا عن السبب الذي يدفع المصريين إلي الثقة بالبريطانيين مرة أخري، وهم الذين لم يوفوا بأي من تعهداتهم وهذا سبب رفض زملائه التصديق علي بقاء أي من أفراد الجيش البريطاني بأية صفة كانت، هذا علاوة علي أن بإمكان المصريين تعلم كل ما هو ضروري لإدارة مجمعات القاعدة. وكما أبلغ نجيب السفير الأمريكي فيما بعد، فإن عدم موافقته ورفاقه علي هذه النقاط كان تحديدا بسبب أن المفاوضين البريطانيين مضوا يزيدون عدد الأسباب التي من أجلها أرادوا إعادة تنشيط القاعدة وإحيائها، بما في هذا تهديدات القلاقل التي قد تحدث في العالم العربي. أما بخصوص الانضمام إلي حلف دفاعي مع بريطانيا والولايات المتحدة، فقد بيّن نجيب أن خبرة مصر المريرة علي مدي سبعة عقود كانت تعني «أن الجميع يخشون من الأحلاف والاتفاقيات حيث إنه كان ثمة شعور سائد بأن الاتفاقيات لا تُحترم إلا إذا عُقدت بين الانداد، أما تلك التي تعقد علي أساس علاقة السيد بالعبد فإنها غير مجدية».

استمر هذا الحوار لدي لقاء دالاس بعبدالناصر، الشخصية الرئيسية في مجلس قيادة الثورة. بيد أنه لم تُدرج تفاصيل نقاشهما الاستهلالي حول تعليقات دالاس لدي وصوله إلي مطار القاهرة في السجلات الأمريكية لوقائع هذا الحوار. كان الوزير قد اعتقد أنه كان مجاملا جدا فيما ذكره عن إسهامات مصر في الحضارة العالمية وإشادته بنجيب بصفته «أحد قادة العالم الحر البارزين لفترة ما بعد الحرب». أبإمكان أي رجل رشيد الاعتراض علي الإشادة بأحد المدافعين عن «العالم الحر؟» لكن عبدالناصر فاجأ دالاس حينما قال إن تصريحاته في اليوم ذاك لم ترق له، وذلك لأن لمصطلح «العالم الحر» دلالات سلبية وسيئة لدي المصريين: «لقد استعمرنا البريطانيون من أجل ضمان المواصلات للعالم الحر، وبالنسبة لنا أصبح مصطلح العالم الحر يعني الإمبريالية والهيمنة، وحينما استخدمت أنت هذا التعبير، تركت أثرا سيئاً».

حينما أفاق دالاس من تلك الصدمة، استهل نقاشا عن سبب عدم إرسال الولايات

المتحدة أسلحة إلي مصر .وألقي باللوم علي البريطانيين قائلا إن رئيس الوزراء تشرشل هاتف أيزنهاور بمجرد توليه السلطة بالبيت الأبيض وأبلغه أنه لا يجوز أن يبدأ رئاسته بإرسال أسلحة يحتمل لها أن تستخدم لقتل الجنود البريطانيين الذين كانوا قد عملوا تحت قيادته أثناء الحرب. بيد أن لومه للبريطانيين لم يتعد هذا، حيث إنه أضاف أن الولايات المتحدة لا تنوي تزويد القاهرة بالسلاح قبل الاستجابة لجميع شروطها. زعم دالاس أن من سيتبقي بالقاعدة من البريطانيين لإدارتها لن يسمح لهم برفع العلم البريطاني بل إنهم سيكونون «تحت علم الحِلْف الجديد». أجابه عبدالناصر بالقول إن ذلك كان تفكيرا ساذجا لأنه لا يوجد بمصر من يعتقد أن رفع علم مختلف في السويس سيحدث أي فرق، وإن عليه أن يكسب ثقة الشعب لأنه إن لم يقدهم بصفته قومياً وطنياً، فسيتولي الشيوعيون القيادة.. وبذلك، قلب القائد المصري بمهارة المزاعم المؤيدة لمبدأ ترومان والتي تذهب إلي أن الأحلاف الدفاعية هدفها حماية البلاد المهددة بالأعمال التخريبية، قَلَبها رأسا علي عقب. هنا كان قائدا يقول إن الانضمام إلي أحلاف عسكرية سيعمل لصالح الأهداف الشيوعية المزعومة، أما عما كان يقال عن التهديد السوفييتي فقد كان لناصر رأي آخر حيث قال دالاس «كيف لي أن أخبر شعبي أنني أتغاضي عن قاتل يحمل مسدسا علي بعد ستين ميلا مني بالسويس وينتابني القلق بشأن شخص يحمل سكينا علي بعد ألف ميل مني؟».

قال وزير الخارجية الأمريكية بإصرار إنه بالإمكان التوصل إلي حل حقيقي لمشكلة قاعدة السويس ولقضية الدفاع بعامة بأسلوب ما حينما تغادر القوات البريطانية المنطقة: «تأمل الولايات المتحدة أن تقود مصر الدول العربية بالدخول في نظام دفاعي جديد عن المنطقة، وحينما يتحقق هذا الأمر ستجد المواد الموجودة بالمستودعات متاحة لها». أجاب عبدالناصر إن مصر وحدها ستحافظ علي المستودعات الموجودة بالقاعدة وتقرر إتاحتها واستخداماتها. كانت مقترحات دالاس حيلة كادت ألا تخفي للإبقاء علي النفوذ البريطاني من خلال تحالف جديد متعدد الجنسية. قال دالاس إن الوضع

كان خطيرا وإن القاعدة يجب أن تظل كائناً حياً: «كيف لنا أن نحيي المحادثات [الأنجلو/مصرية]». جاءت إجابة ناصر بسيطة «بجعل البريطانيين يوافقون علي وجهة النظر المصرية».

إعادة تقييم الموقف والخطط الجديدة:

عاد دالاس من لقائه الأول بعبدالناصر ونجيب وقد ملأه التوجس، وغدا ملتبسا حول الخطوات التالية التي يجب اتخاذها. لم يكن راغبا في التخلي عن فكرة قيادة مصر للعالم العربي بأسلوب «حكيم»، لكنه اعتقد أن عليه دراسة بدائل أخري. كان أيزنهاور قد أبلغ قادة الكونجرس أن المشكلة العويصة كانت تتمثل في تنظيم دول الشرق الأوسط في حلف دفاعي علي غرار الناتو مع ترتيبات تضمن أن تظل قاعدة السويس متاحة علي الدوام، بيد أن وجود إسرائيل يعقد المشكلة. لدي عودته، عرض دالاس صورة أشد قتامة إذ قال إن الشرق الأوسط كان في قبضة «روح ثورية متعصبة» ولم تكن تلك مجرد مشكلة طارئة حيث إن «العامل الإسرائيلي وارتباط الولايات المتحدة في أذهان شعوب المنطقة بفترة الاستعمار الفرنسي والبريطاني وبالسياسات الإمبريالية تمثل عبئا ثقيلا حول رقابنا».

رأي دالاس أنه وفقا لما رآه من الأوضاع السائدة بالمنطقة، فقد كانت الدول مشتتة بدرجة تعجز معها عن تقدير مدي التهديد السوفييتي، وكتب في مذكرة خاصة به يقول إن المسألة تتمثل في كيفية زيادة الولايات المتحدة لنفوذها بالمنطقة «في أقرب وقت ممكن». رأي أن المنطقة ظلت تعاني منذ وقت طويل من قحط اقتصادي، ولا يمكن لأية حكومة كسب ثقة شعبها دونما تقديم وعد لهم بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وأن هذا كان يعني أنه ليس لأمريكا خيار سوي تقديم المعونة حيثما تأتي بأفضل النتائج. من ثم، ينبغي علي الولايات المتحدة إرسال الأسلحة إلي مصر لجعلها أكثر قوة «حيث ستستخدم تلك المعونة العسكرية لأغراض الأمن الداخلي، ولتقوية الدفاع عن المنطقة، وأيضا من أجل حصول [الولايات المتحدة] علي مزايا سياسية».

وعلي الرغم من ذلك، ظلت وزارة الخارجية تمانع في إرسال شحنات من الأسلحة كان من شأنها أن تثير قلق البريطانيين والإسرائيليين دونما ضمانات قاطعة علي استخدامها لأهداف «الأمن الداخلي» وتقديم «مزايا سياسية». وفيما تواصل الجدل بين / الحكومي، فضّل منسوبو السي آي إيه بمصر والسفير كافري أسلوب الرهان والمغامرة.

مازال ثمة قدر كبير من الغموض يحيط مسألة ما إن كان للسي آى آيه دور في الإطاحة بفاروق، لو كان لها أي دور بإطلاقه، وذلك لأن كرميت «كيم» روزفلت الابن، حفيد تدي روزفلت، والذي كان قد لعب دورا مفتاحا في إعادة شاه إيران إلي عرشه، كان قد أنيط به «فتح سكة» مع أعضاء مجلس قيادة الثورة المصريين، بل إنه روج قصصا للدور الذي قامت به «شركة» كان قد افتتحها في البداية[1] لهذا الهدف.

قيل إن الدور الذي أنيط بروزفلت «كيم» كان هو إعادة تشكيل عبدالناصر بحيث يكون له أثر إيجابي علي قادة إفريقيا وآسيا في فترة ما بعد الكلونيالية، المشاكسين منهم وذوي المواقف المتشددة أيضا. في البداية، بدا عبدالناصر وأنه تلميذ نجيب، حيث كانت البيانات السياسية التي كان كيم روزفلت يقوم بإعدادها لعبدالناصر كي يلقيها كان كثيرا ما يعاد طبعها علي أوراق رئاسة الجمهورية دونما تغييرات تُذكر، واعتقد كيم أن ذلك المصري كان مؤهلا للاضطلاع بمهام كبري[2]. بيد أنه لم يحدث تقدم بشأن الشروط التي وضعتها واشنطون قبل أن ترحب بعضوية مصر الكاملة في «العالم الحر»: وبعد مضي أكثر من عامين علي قيام الثورة كانت مصر مازالت تضغط من أجل تلقيها معونات عسكرية. طلب ناصر ما قيمته ٤٠ مليون دولار من السلاح، ثم خفّض طلبه إلي ما قيمته ٢٠ مليون دولار، ثم في النهاية إلي معدات

(١) ثبت أن كثيرا مما قاله كيم كان مجرد مغالطات وأقاويل تعوزها الدقة وقد جاءت تفاصيل ذلك في كتاب «صنّاع الملوك» الذي أصدرت سطور ترجمته العربية [الترجمة].

(٢) كلام مرسل بحاجة إلي إثبات أو حتي الاستشهاد بأمثلة ناهيك عن لهجة الاستخفاف والتبجح المضمرة [الترجمة]

لا تزيد قيمتها عن مليونين أو ثلاثة ملايين دولار تستخدم في استعراضات الجيش - الخوذات، أجربة المسدسات، وأنواع أخري من المعدات البراقة التي تجذب الأنظار أثناء استعراضات الجيش في شوارع القاهرة. كتب مايلز كوبلاند أحد عملاء السي آي إيه وأحد عملاء كيم روزفلت بالقاهرة قائلاً إنه من غير الوارد بإطلاقه استخدام مثل هذه الأشياء في أي حرب مع إسرائيل، وكان كوبلاند يوافق السفير كافري حول صواب مقولة عبدالناصر بأن من المرجح للجيش رث الهيئة أن يكون جيشا لا ولاء له.

بعد رحلته إلي الشرق الأوسط قال دالاس مخاطبا الأمة في ظهور تليفزيوني له إن علي الولايات المتحدة اتباع نهج محايد في الخلافات العربية/ الإسرائيلية بحيث تكسب دعم الطرفين في مواجهة التهديد الشيوعي، وأضاف: إنه يأسف لأن العرب في الوقت الراهن يخشون الصهيونية بأكثر من خشيتهم الشيوعية وإن الإسرائيليين يخشون من أن يكون الهدف النهائي للعرب هو الدفع بهم إلي البحر ثم أضاف دونما قناعة «يوافقنا قادة إسرائيل الرأي حول وجوب أن تكون سياسات الولايات المتحدة غير متحيزة كي نكسب احترام الإسرائيليين وتقديرهم، واحترام الشعوب العربية وتقديرها أيضا»، ثم تبع ذلك التعليق بالإشادة بنجيب بصفته قائدا ذا شعبية يستحق الثناء لتصميمه علي تشكيل حكومة في مصر تخدم مصالح الشعب بإخلاص. وعلي الجانب الآخر، قال إن علي إسرائيل «أن تتوقف علي النظر إلي نفسها أو عن أن ينظر الآخرون إليها، علي أنها جسم غريب عن تلك المنطقة».

صمتت ردود الفعل المصرية وقال أحد كبار المسئولين «إن الخطاب ودي بيد أن علينا ألا نفرط في التفاؤل». أما أبا إيبان السفير الإسرائيلي في واشنطون، فقد صرح عقب لقائه هنري بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكي أنه كان يسعي لاستيضاح بعض النقاط، وعندما سئل أية نقاط أجاب «إن كنتم قد قرأتم الخطاب لأدركتم أننا أردنا استيضاح جميع النقاط التي جاءت به». بعد بضعة أسابيع، كتبت دانا أدمز شميت مراسلة النيويورك تايمز بتل أبيب تقريرا صحفيا جاء به إن الإسرائيليين استشعروا من خطاب دالاس نقلة منذرة في الرأي الأمريكي وإنهم مفرطو

الحساسية إزاء تلك التحولات لأنه «ليس ثمة بلد في العالم يعتمد اعتمادا كاملا، مثل إسرائيل علي المساعدات الاقتصادية الخارجية، وبخاصة معونات الولايات المتحدة» وإن الإسرائيليين يخشون من أنهم قد بدأوا يفقدون سُبل الحديث الذي يُدرّ «الشفقة» عليهم وأن تعاطف العالم بدأ ينتقل إلي الثمانين ألف لاجئ فلسطيني المشردين.

في أوائل يونيو ١٩٥٣، ذهب دالاس إلي مبني الكونجرس ليجتمع بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في جلسة استماع سرية. كان شبه يائس حيث قال «لقد عدنا بآمال أقل عما يمكن أن نعوّل عليه من مصر» وإن السبب الأساسي هو زخم خلاف المصريين مع البريطانيين حول السويس، وإن القضية الرئيسية تتمحور حول من سيدير القاعدة العسكرية ومن بإمكانه التعاطي مع المعدات الموجودة في المستودعات وتوجيهها إلي الجهة المناسبة، قال إن المصريين لا يملكون كفاءة الاضطلاع بتلك المهام وإنهم: «يعتقدون أنهم أكفاء لكن هذا غير صحيح، وأعتقد أن الجميع سيوافقونني علي رأيي هذا».

كان دالاس قد حلّق بالطائرة حول منطقة قاعدة السويس لأول مرة، وأدرك أهميتها الجمة بالنسبة للغرب، حيث كانت تمتد بمحاذاة منطقة قناة السويس كاملة وكانت عريضة إلى حد كبير. قال إن بها «عدداً من مهابط الطائرات، ومستودعات كبيرة للذخيرة، ومركبات من أنواع متعددة، ويفترض أن أحد المستودعات يحتوي علي معدات عسكرية تقدر قيمتها بمليار دولار، ومن هناك، يقومون بتوجيه تلك المعدات إلي مختلف القواعد والأماكن، ينقلها البريطانيون بالطائرات إلي مواقع بالأردن حيث لديهم جيش تابع للجامعة العربية، وإلي مواقع في قبرص لتنقل من هناك حال وجود حرب شاملة إلي مواقع متقدمة بمحاذاة الحدود مع روسيا السوفييتية بحيث يمكن التزود بها لدي الحاجة».

وفي واقع الأمر فإن تقرير دالاس عن رحلته إلي الشرق الأوسط كان تأكيدا علي ما رمي إليه عبدالناصر حينما قال إن هدف قاعدة قناة السويس هو الحفاظ علي

معقل استعماري غربي قوي في الشرق الأوسط. إلا أن واشنطون مضت تضغط علي لندن من أجل الوصول إلي تسوية تتضمن بعض التأكيدات المرحلية بإتاحة قاعدة السويس حتي أذعن تشرسل في النهاية قائلا في خطاب له إلي أيزنهاور بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٤ إنه اتخذ هذا القرار لأن التجارب الأمريكية علي القنبلة الهيدروجينية قللت الحاجة إلي الاحتفاظ بقاعدة القناة. أضاف أن ما أشعره بالارتياح أيضا هو تمسك تركيا واليونان بقوة بعضويتهما في حلف الناتو علاوة علي تشكيل جبهة جديدة من باكستان وتركيا وفقا للمعاهدة الموقعة بينهما، والتي قد تنضم إليها العراق فيما بعد.

في شهر أكتوبر من ذاك العام تم توقيع معاهدة جديدة نصت علي السماح بفترة انتقالية قبل أن تتولي مصر السيطرة الكاملة علي القاعدة، وأنهت المعاهدة أيضا الطريق المسدود الذى كانت المباحثات بشأن السودان قد وصلت إليه حيث تم الاتفاق علي جلاء البريطانيين عن السودان مع تنازل مصر عن المطالبة بالسيادة عليه. بيد أنه، فقد نجم عن هذه المعادلة سلام هزيل حيث تعرض ناصر للنقد لموافقته علي فترة العامين الانتقالية. بل وتعرض لمحاولة لاغتياله بعد إعلان الاتفاقية، الأمر الذي شعر معه البريطانيون بالقلق وترقب ما قد يتخذه عبدالناصر من خطوات من أجل استرضاء القوميين والوطنيين المتطرفين.

مثلا، كانت المعاهدات التي تحدث عنها تشرشل في خطابه إلي أيزنهاور هي الأصل الذي تولدت عنه فكرة ما أصبح يعرف بحلف بغداد. وفيما كانت تلك الاتفاقيات مجرد «سَدّ خَانة»، أمرا مؤقتاً لابد من تجاوزه، تزايد استحسان دالاس لتلك الجهود الرامية إلي «احتواء» طموحات عبدالناصر، لكنه أراد الإبقاء علي الباب مفتوحا لاسترداد مصر إلي زمرة التابعين لأمريكا، هذا إن كان للقاهرة أن تدرك في النهاية أين تكمن أفضل مصالحها.

وبعد حل مشكلة التواجد البريطاني في السويس ظاهريا – علي الأقل علي مدي المستقبل القريب – عادت بؤرة الاهتمام إلي القضايا العربية الإسرائيلية والدور

الذي يمكن أن تضطلع به مصر في تلك المسألة المعقدة المشوشة. حرصت إسرائيل علي استباق أية خطوة يتخذها الغرب لإمداد مصر بأسلحة ذات قيمة وفي ظل أية شروط، علي الرغم أن هذا لم يكن أمرا واردا برغم العقبات التي كان عبدالناصر علي استعداد لتجاوزها، لأنه، وعلاوة علي كل الشروط الأخري، لم تكن أمريكا تمنح أية مساعدات عسكرية سوي للدول الصديقة وفقط بشريطة موافقة الدول المتلقية علي وجود «مجموعة مستشارين عسكريين للمساعدة MAAG» مع العتاد، وكان يتم إرسال هؤلاء «المراقبين» مع العتاد للتأكد من استخدام الأسلحة كما يجب وليس للإضرار بمصالح أمريكا وتحالفاتها الدفاعية. رُئى أنه حتي لو تغلب ضباط مجلس قيادة الثورة في مصر علي هذه العقبة، فستظل هناك متطلبات أخري عليهم الوفاء بها، وأهمها عقد معاهدة سلام مع إسرائيل. ولم يكن للكونجرس أن يسمح إطلاقا للهيئة التنفيذية أن تنسي ذلك. حدث وأن فكرت وزارة الخارجية في تزويد مصر بعشرة ملايين دولار ضمن برنامج المعونات الاقتصادية الأجنبية وذلك لتلافي الشكاوي من أن مصر تتلقي معاملة خاصة، لكن هذا لم يكتب له النجاح.

في ٢٨ فبراير ١٩٥٥، أدت غارة إسرائيلية، زُعِم أنها ثأرية، علي قطاع غزة إلي الدفع بقضية التسلح إلي المقدمة. كان دايڤيد بن جوريون، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، قد شن هجوما كارثياً علي موقع عسكري مصري لعدة أسباب. كان السبب المزعوم هو الثأر لهجمات من غزة يقوم بتنفيذها الفلسطينيون المُقتلعون، لكن دافع بن جوريون الأهم كان هو البرهان علي عدم إمكان خنق إسرائيل من خلال السياسات الاقتصادية والعسكرية التي تنتهجها مصر. كانت مصر منذ حرب ١٩٤٨ قد أغلقت قناة السويس في وجه الملاحة الإسرائيلية وفقا لتفسير مُخْتَلَف عليه للبروتوكولات الأصلية المعنية بالملاحة الدولية في القناة، وكانت تلك البروتوكولات تنص علي أن تظل القناة مفتوحة للملاحة في وقت السلام والحرب، وإنه فقط في حالة تعرض أمن مصر للخطر يصبح بالإمكان منع سفن معينة من المرور. ونظرا لعدم وجود معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل فقد أصرت مصر علي حقها في منع السفن الإسرائيلية

من المرور في القناة. في حديث له مع دين أتشسون عام ١٩٥١، أكد بن جوريون، الذي كان آنذاك رئيسا للوزراء، علي ضرورة إثبات عدم إمكان تدمير إسرائيل من خلال الحرب أو من خلال خنقها وقال إن من شأن المعونة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لإسرائيل أن تثبت للعرب أنه «لا يمكن تدمير إسرائيل».

وقتئذ، كان ثمة تراجع ملموس في الأحداث عبر/ الحدودية وكذلك في أحاديث الحرب مع وجود شائعات عن اتصالات سرية بين عملاء مصريين وإسرائيليين، الأمر الذي تسبب في قلق المتشددين من الطرفين. كان قد نجم عن الغارة الإسرائيلية في ٢٨ فبراير ٢٨ قتيلا وثلاثون جريحا.

وفيما كان بن جوريون يأمل في أن مثل تلك الغارة قد تُجبر المصريين علي إعادة النظر في سياساتهم، خشي المسئولون الأمريكيون أن تكون تلك الغارة دافعا لتشكيل جيش عربي موحد، الأمر الذي رأت فيه الولايات المتحدة احتمالا خطيرا يهدد بنشوب حرب عربية / إسرائيلية جديدة، ولم يكن ثمة ما هو أسوأ من تحقق هذا الاحتمال من حيث إنه سيضعف ممارسة الحد من سباق التسلح في الشرق الأوسط، بل والسيطرة علي المجريات السياسية الشرق أوسطية. كان احتمال تشكيل تحالف عسكري بين البلاد العربية قد ظل مصدر قلق لدالاس منذ وقت طويل، وكما كان قد أشار علي مجلس الأمن القومي بعد عودته من رحلته الاستكشافية بالشرق الأوسط، فقد كان يميل بشدة للاعتقاد «أنه ينبغي عليهم التخلي عن فكرتهم المسبقة لجعل مصر البلد المفتاح في إقامة الأسس لمنظومة دفاعية عسكرية بالشرق الأوسط».

ومن جهة أخري، فقد كانت الإمكانات المتوقعة من باكستان قد تركت لديه انطباعا جيدا وبخاصة إن أمكن تحالف ذلك البلد مع العراق لتشكيل مرتكز لحلف بغداد أو «الصرح الشمالي المتدرج» كما كان يسمي، الذي يتوقع له أن يكون، حال انضمام تركيا وسوريا إليه علي درجة من الارتفاع لا يتمكن معها الاتحاد السوفييتي من التسلق عبره، كما ستعجز مصر عن التغلب عليه في سعيها لتوحيد العرب. كما رأي دالاس أن «البلدان الواقعة إلي الجنوب لا تدرك شيئا عن الأوضاع الدولية بدرجة

عدم وجود إمكانية لها في أن تصبح حلفاء يعتمد عليهم». بيد أنه رأي أن ثمة مشكلة يجب التعاطي معها بدهاء وحنكة: لم يرد دالاس أن يبدو علي صلة وثيقة بأكثر مما ينبغي مع النظام العراقي الذي كانت بعض الجهات ترى أنه بالغ الموالاة لبريطانيا، من ثم، قام بتشجيع البريطانيين علي تولي القيادة في تنظيم الحلف ورَفْضَ العضوية الكاملة للولايات المتحدة به.

من جهة أخري، أدت الغارة علي غزة إلي أن تجعل من السهل علي عبدالناصر تعزيز مطلبه بأنه القائد العربي الوحيد الأكثر استحقاقا للدعم وللمعونة العسكرية، كما أنه بدأ في شجب القادة العرب الآخرين المنافسين له في هذه المطالب بأنهم يعوزهم الحس القومي. فيما بعد، كتب السادات يقول عن غارة غزة إنها عملت «بمثابة نقطة تحولَ في تاريخ مصر، والثورة، والشرق الأوسط». كما واجه عبدالناصر ضغوطا قوية من القوات المسلحة المصرية كي ينهي الحوار الذي كان قد دام طويلا مع واشنطون، وبعد كل شيء، فقد كانت الهزيمة العسكرية المؤسفة لمصر في الحرب العربية الإسرائيلية هي التي قررت مصير فاروق إلي حد كبير.

وقت اتخاذ القرار:

كان هنري بايرود، سفير الولايات المتحدة الجديد بمصر، قد وصل إلي القاهرة قبيل الغارة الإسرائيلية مباشرة، وكان قد عرف عنه أنه من أنصار «التوازن وعدم التحيز» حيث كان قد ألقي خطبا حث فيها إسرائيل علي التصرف كدولة «عادية» الأمر الذي تسبب في ردود أفعال غاضبة من المجموعات اليهودية الأمريكية. وعلي الرغم من أن بايرود لم يحدد معني «عادية» إلا أن خصومه اعتقدوا أنهم يعلمون جيدا ما كان يعنيه. وفي مؤتمر عقدته «المنظمة الصهيونية بأمريكا» في يونيو ١٩٥٤، أدان إمانويل نيومان ما أسماه «البايرودية» بصفتها محاولة لفصل اليهودية العالمية عن إسرائيل، وقال «إن البايرودية تهدف إلي عزل إسرائيل، وقطع روابطها الحيوية مع «الشعب اليهودي»، وسد روافدها الثقافية الخلفية، وتضييق آفاقها العالمية،

وتقليصها بحيث تصبح في النهاية مجرد مقاطعة محصورة ومدفونة في ركن من العالم العربي».

وكما كان دالاس قد تنبأ، فإن وصول بايرود إلي القاهرة، ورحيل البريطانيين والخطاب الأمريكي عن «التوازن» كانت من بين الأسباب التي دفعت بن جوريون لشن الغارة علي غزة. وفي مساء الغارة، استدعي ناصر بايرود إلي لقاء منفرد، وعلي الرغم من أن غارة غزة كانت ضمن مفردات أجندة اللقاء، إلا أن حديث ناصر انصب علي شجب حلف بغداد الذي كان عبارة عن معاهدة أمنية تركية/باكستانية/ عراقية تُرِك فيها الباب مفتوحا لانضمام أعضاء آخرين. قال عبدالناصر غاضبا إنه كان من الواضح أن الولايات المتحدة قد نحته جانبا لحساب نوري السعيد الذي كان ناصر يبغضه بعمق ويري فيه نموذجا لعقلية الوسيط [لمصالح الغرب] بتجاهله للجماهير العراقية، وببذلاته البريطانية الأنيقة باهظة الثمن المصنوعة خصيصا له في دور الأزياء اللندنية، لكن هذا لم يمثل المشكلة الأساسية إذ إن نوري السعيد كان قد اتهم عبدالناصر بالسذاجة حيث إنه لم يدرك أنه بغير وسع البلاد العربية الاستغناء عن المشاركة في حلف دفاعي عربي لحمايتها. في تقرير له عن هذا اللقاء، ذكر بايرود أن عبدالناصر كان غاضبا وأنه قال إن إدخال دولة عربية في معاهدة مع تركيا (أي الغرب) يعتبر انتكاسة كبري لمحاولاته إيجاد مشاعر مؤيدة للغرب بين شعبه، لكن السفير أجاب عبدالناصر قائلا إنه «لا يجوز أن يكون ثمة أوهام بإمكان دعمنا لوجود جيش عربي موحد في ظل الظروف الحالية بالشرق الأوسط».

أما في واشنطون فلم يكن ثمة من يفكر في جعل الجيش المصري قوة حقيقية، بل إن حلف بغداد لقي ترحيبا من دالاس تحديدا لأنه يضع القيود علي طموحات ناصر وكان قد أفضي لأنطوني إيدن بقوله إنه كان علي استعداد لمساعدة نوري السعيد للحصول علي دبابات لتشكيل كتيبة مدرعة، وأيضا لتزويد الأطراف الأخري في تلك المعاهدة بالأسلحة. قال إنه من غير الممكن لواشنطون أن تكون عضوا رسميا في هذا الحلف وذلك لأن داعمي إسرائيل في أمريكا سيعارضون ذلك، لكن الشكوك ساورت

إيدن بأن السبب الحقيقي كان هو رغبة دالاس في استحسان القاهرة لذلك الموقف لأن أمريكا بذلك تنأي بنفسها عن التوجهات «الاستعمارية».

في تلك الأثناء، كان عبدالناصر قد حاضر القائد العراقي عن الأهداف الحقيقية للاستراتيجية البريطانية وأوضح أن أهمها دق الأسافين بين العرب وتفريقهم عن وحدة أهدافهم لكن نوري السعيد تجاهل تحذيرات عبدالناصر وقبل الشروط الأمريكية للمعونة العسكرية ومن ثم مهد الطريق أمام حلف بغداد. كانت اللعبة الديبلوماسية برمتها تعتمد علي تظاهر جميع الأطراف بأن الهدف كان احتواء روسيا، فيما كانوا جميعهم - المانحون والمتلقون معا - يدركون أن الأمر يتعلق بالسياسات الإقليمية والحفاظ علي النظام الداخلي. ثم انتهي ناصر إلي أن خلاصة الأمر هو أن الولايات المتحدة قد ورثت الأسلوب الاستعماري القديم «فرّق تسد» وطورت نسختها الخاصة بها، وغلّفتها بطبقة براقة من خطاب الحرب الباردة.

في أبريل ١٩٥٥، غيّر ناصر تكتيكاته حيث قال إنه سيخفف من نقده لنوري السعيد ولحلف بغداد إذا توقفت لندن عن ضم أعضاء آخرين وبخاصة الأردن. منذ الحرب العالمية الأولي كان النفوذ البريطاني قد هيمن علي الأردن وكان ناصر ينظر للأردن كبلد بإمكانه المساعدة في تشكيل تحالف عربي وأيضا كثقل يوزان فقدان العراق. حينما خلف إيدن تشرشل في رئاسة الوزارة البريطانية، أبلغ ناصر أحد الصحفيين الأمريكيين أنه كان قد وعده «بتجميد حلف بغداد». وعلاوة علي محاولته الحصول علي وعود من البريطانيين، تفاوض ناصر علي تشكيل حلف عسكري مع السعودية وسوريا بحيث يمكن خلق جبهة موحدة إذا انضمت الأردن إلي التحالف وذلك لأنها البلد الأقرب جغرافياً لإسرائيل.

كان ناصر، قبل شهر من آنذاك، قد تقدم بطلب إلي واشنطون للمعونة العسكرية شمل قائمة متواضعة بدرجة أن أيزنهاور وصفها بأنها مجرد تفاهات. لكن مسئولي الإدارة اعتقدوا أن هدفه كان إحراج الولايات المتحدة حول صدقيتها. أما وزارة الخارجية فقد علقت أن عليه سلوك مسلك العراق، وأيضا القبول بمجموعة استشارية

أمريكية وأخري للتدريب، وأنه وإضافة إلي إذعانه لتلك الشروط، كان علي مصر تسديد ثمن الأسلحة نقدا. لكن ناصر لم يكن قد توقع ردا إيجابيا ومنحه الرد الأمريكي الفرصة ليعلن أن مصر ستجد طريقها بنفسها. أقسم في خطاب له بثته الإذاعة من نادي الضباط أن يقوم بتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط من دون أية روابط بالغرب أو شراكة معه وأضاف أنه يعتقد أن حصول مصر علي أسلحة من أي بلد غربي سيكون بمثابة المعجزة.

وحتي فيما كانت المؤشرات تدل علي توجه آخر له، فقد كان الاعتقاد السائد بالولايات المتحدة أن عبدالناصر ليس لديه خيار سوي الإذعان لطلبات واشنطون وشروطها. بذل الديبلوماسيون البريطانيون والأمريكيون جهدهم لوضع تفاصيل الاستجابة إلي تحدي عبدالناصر وخرجوا بوثيقة أسموها «مشروع ألفا Alpha Project» التي حرصوا فيها علي ترك الانطباع، وفقا لما قالوه، أنه قد تم اختياره قائدا رئيسيا للسلام بالشرق الأوسط: «سيتعين علينا تقديم مغريات لمصر»، فيما أصروا علي عدم إمكانية الخضوع لآرائه حول حلف بغداد حتي لو كان ذلك لإغرائه «بأخذ خطوات للتوصل إلي تسوية بشأن فلسطين»، ورأوا أن المعونة العسكرية ستتوقف علي حل مُسبق للصراع العربي/ الإسرائيلي. كانت قضية اللاجئين إحدي المسائل الأكثر استعصاء علي الحل، واقترح كاتبو الوثيقة حلا خياليا وكأنما أتي به لويس كارول مؤلف «أليس في بلاد العجائب» حيث رأوا أن المتوقع أن تقبل إسرائيل عودة ٧٥٠٠٠ لاجئ علي مدي سنين عديدة أما الباقون وكان عددهم ٨٠٠٠٠٠ لاجئ فينبغي استيعابهم بمختلف البلاد العربية. أيضا اقتُرح أن تُسهم الولايات المتحدة بمعظم الأموال اللازمة لإعادة توطين الخمسة وسبعين ألف لاجئ علي شكل قروض طويلة الأجل لدولة إسرائيل فيما تتحمل إسرائيل ٣٠٪ من التكلفة الكلية لإعادة التوطين والتي قُدّرت بثلاثمائة مليون دولار يُسهم بها «يهود العالم».

وفي واقع الأمر فإن خطة ألفا لم تأت بجديد سوي وعود بتقديم معونات اقتصادية علي سبيل المثال، لبناء السد العالي، تلك المعونات التي كان نجيب قد ألح علي دالاس إبان زيارته عام ١٩٥٣ بتقديمها وذلك من أجل أن تتمكن مصر من زراعة مساحة

إضافية من الأرض للوفاء باحتياجات السكان الذين يتزايد عددهم سريعا. قال نجيب إن مصر ستحتاج إلي مائة مليون دولار لبدء إقامة السد والمشاريع ذات العلاقة.

وفيما كان يجري العمل علي خطة ألفا، كان ثمة أمل في إقناع مصر بالدخول في مشاريع مياه دولية علي الأنهار الرئيسية التي تنبع من سوريا إلي الأردن وإسرائيل فيما اتجهت الآراء إلي تحذير إسرائيل من أن رفضها التعاون قد يحول دون تقديم الولايات المتحدة لها الضمانات الأمنية التي ظلت تسعي للحصول عليها وأنه «سيكون عليها تحمل مسئولية فشل مساعينا لإحراز تقدم باتجاه إحلال السلام».

لم يكن ثمة أسباب تدعو للاعتقاد بأن خطة ألفا ستنجح في إقناع إسرائيل باتخاذ مثل تلك الخطوات المقترحة. في خريف عام ١٩٥٣، حينما كانت إدارة أيزنهاور تتمتع بشبه تأييد جماهيري كامل لإنجازها الهدنة الكورية، وجد دالاس نفسه في موقع كان يحاول منه اتقاء عاصفة من النقد وجهتها إليه المجموعات اليهودية الأمريكية لتعليقه المساعدات إلي إسرائيل وذلك لإجبارها علي وقف أعمال تحويل مجري نهر الأردن، وفي مواجهة له مع عضو الكونجرس عن نيويورك جايكوب جافيتز، زعيم إحدي تلك المجموعات، حذره جافيتز بأنه ينوي نشر بيان في الصحف يستنكر فيه هذا القرار بصفته غير منصف ومضراً بمصالح إسرائيل الاقتصادية، وجاء البيان مليئاً بالمغالطات، مما دفع دالاس للرد عليه واقترح «أن تقوم المجموعة بالاجتماع مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية من أجل إقناعهم بأن تحاول إسرائيل تغيير سياستها التي تقضي بوضع العالم أمام الأمر الواقع، علاوة علي أن التعاون دائما ما يكون من جانب واحد فقط فيما يخص إسرائيل».

أصر دالاس علي أن التسوية النهائية للسلام تتوقف إلي حد كبير علي زيادة النفوذ الأمريكي في العالم العربي «باحتياطاته النفطية التي يعتمد عليها تخطيطنا العسكري». ونجح التهديد في هذه الحالة إذ وافقت إسرائيل علي التعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ خطة دولية لنهر الأردن. وعلي الرغم من ذلك، فلم يتم حل أي شيء علي أرض الواقع.

لم يعتقد بايرود بوجود فرص لنجاح ألفا، إذ إنها لم تكن تهدئ مخاوف مصر من أنه يجري عزلها بين إسرائيل من ناحية وحلف بغداد من ناحية أخري وأن «بإمكان مشاعر الإحباط هذه أن تدفع ناصر إلي الحياد وإلي عدم التعاون بعامة مع الغرب».. كان ناصر وقتئذ يصر علي وجود رابط أرضي بينه وبين البلدان العربية الأخري من خلال صحراء النقب ولم يكن هذا الرابط ينحصر في وجود مجرد ممر خلال الصحراء وفقا لمختلف مسودات خطة ألفا، بل «كل منطقة صحراء النقب جنوبي بئر سبع». وفي وجود الخطط التي وضعها الإسرائيليون لصحراء النقب فلم يكن من المرجح لهم الموافقة علي منح مصر هذا الامتياز. من ثم، رأي بايرود أن «مقترحات ألفا لا تقدم للعرب أية مزايا».

كان بايرود محقا في تشاؤمه. عقد مؤتمر الدول الأفرو/آسيوية بباندونج في أبريل ١٩٥٥، حيث وجد ناصر فيه فرصة للضغط علي واشنطون من خلال اتخاذه توجها آخر. كان بايرود وكيم روزفلت قد حاولا إثناء ناصر عن حضور ذلك المؤتمر بقولهم إنه سيكون عليه مواجهة شو إين - لاي وزير الخارجية الصيني، الشيوعي الداهية. كما حاول صناع السياسة الأمريكيون التقليل من شأن المؤتمر وأعلن الوزير دالاس بلهجة احتقار متعالية أن الحياد «مفهوم لا أخلاقي قصير النظر».

حضر المؤتمر ممثلون لخمس وعشرين دولة يبلغ مجموع سكانها ٦٥٠ مليون نسمة وبدأوا التداولات بإعلانهم أن «الاستعمار شر بجميع تجلياته ويجب التخلص منه علي عجل» شعر المراقبون الأمريكيون بالسخط نتيجة زعم الصينيين أنهم يمثلون دولة «محايدة» في الحرب الباردة وأيضا لأن شو إين - لاي قد سرق الأضواء مرة أخري، بيد أنهم لم يتوقعوا أن يفتح ناصر موضوع تزويد الروس مصر بالسلاح. كان القائد المصري قد التقي شو في إنجون وهو في طريقه إلي المؤتمر واستعلم منه عما إن كان يعتقد أن الروس قد يكونون علي استعداد لبيع الأسلحة لمصر، وأجابه وزير الخارجية الصيني بأن هذا أمر محتمل وسأله «هل تريد مني أن أستطلع الأمر؟».

عاد ناصر من باندونج إلي بلده بطلا، ولاعبا رئيسيا علي المسرح الدولي، وكان

لديه من الأسباب الوجيهة ما جعله يعتقد أن الاتحاد السوفييتي قد يفكر في تزويد مصر بصفقة أسلحة ويذلك يوفر له سبيلا للالتفاف حول العقبات الأمريكية. كانت صادرات مصر من القطن قد تراجعت بنسبة ٣٦٪ خلال فترة لا تتعدي العام الواحد بكثير وذلك، جزئيا، بسبب الدعم المالي الذي كانت تمنحه حكومة الولايات المتحدة للمزارعين الأمريكيين من أجل إغراق الأسواق العالمية بالقطن. مثلت روسيا والصين منفذا بديلا للقطن المصري – وكانت صفقة مقايضة القطن بالأسلحة لا تتطلب دفعا نقديا بالعملة الصعبة. كتب الصحفي كنيت لاف يقول إن عودة ناصر من باندونج هي بمثابة بداية لزمن بدأت فيه محاولاته التي استمرت ثلاث سنوات لإقامة سياسة مصرية علي أساس من العلاقة الودية مع أمريكا «تتراجع إلي مخزون التاريخ المؤسف من الفرص الضائعة، كما كانت بمثابة منفذ لمصر خارج نفق العالم العربي ضيق الأفق، إلي آفاق جديدة من الصحوة الإفريقية والآسيوية».

ومع أخذ جميع العقبات التي واجهت العلاقات المصرية/ الأمريكية في الاعتبار وكذلك اختلاف أهداف البلدين، فإنه من الصعب القبول باعتقاد الصحفي لاف بأنه كان ثمة احتمال لإقامة علاقة صداقة وثيقة بين البلدين وأيضا بما توصل إليه من أن باندونج وفر منفذا للهروب من النيوكلونيالية [الاستعمار الجديد]، هذا علي الرغم من أن المؤتمر حرّك الأمور الساكنة. انبثقت عن المؤتمر مجموعة أسمت نفسها «كتلة الحياد الإيجابي» وعلي رأسها «الثلاثة الكبار» أي المارشال تيتو من يوغسلافيا، وجواهر لال نهرو من الهند، وناصر، وكان نهرو هو من أقنع عبدالناصر بأن كتلة الحياد قد تعمل كرافعة بين القوتين العظميين.

تزايد الرهانات

بدأت الشائعات حول اهتمام ناصر بعقد صفقة مع موسكو يقايض من خلالها القطن بالأسلحة، بدأت تثير بعض القلق في واشنطون علي الرغم من أنهم لم يأخذوا الأمر علي محمل الجد كما كان ينبغي، وظنوا أنه مجرد حيلة لاختبار نظرية نهرو. مضي صناع السياسة الأمريكيون يُنقحون خطة ألفا كما لو أنها كانت فرصة لحل

عُقد الخلافات المصرية/ الإسرائيلية حتي لا تؤدي إلي حرب أخري، أما المناورات بشأن حلف بغداد فلم تؤد سوي إلي زيادة سوء الأوضاع، وكان دالاس يدرك المخاطر حيث جاء بخطاب له إلي مجلس العلاقات الخارجية في ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ أن القضية المركزية هي «مناخ الخوف القائم الذي يخيم علي الشعبين العربي والإسرائيلي معا»، وأضاف القول إن الولايات المتحدة مستعدة لدعم تقديم قرض دولي للمساعدة علي إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين كما أنها كانت علي استعداد «للانضمام إلي أية جهود لعقد معاهدات لمنع أية محاولة من أي الأطراف لتغيير الحدود بين إسرائيل وجيرانها العرب بالقوة». لكن يظل السؤال: عن أي حدود كان يتحدث؟ لم تكن ثمة تسوية نهائية بعد حرب ١٩٤٨. والآن، كانت خطة ألفا تتحدث عن إنشاء طريق من مصر إلي الأردن يخضع للسيادة العربية، طريق علوي يمر فوق الطريق الإسرائيلي من بئر سبع إلي إيلات، تلك الرابطة المباشرة التي قال ناصر إنه يريدها. لكن لم يكن ثمة سبب يجعل إسرائيل تقبل بإقامة مثل هذا الطريق السريع الذي قد يستخدمه أعداؤها لنقل القوات والأسلحة.

مضي صناع السياسة الأمريكيون يرسمون خططا لإنشاء طريق عبر النقب لم يكن له أن يوجد أبدا، فيما مضي ناصر في تفاوضاته مع روسيا واقترب من عقد اتفاقية نهائية. يذكر المؤرخ ستيفن فريدجر أن دالاس حاول إقناع نفسه بأن العرب سيعودون إلي رشدهم في نهاية المطاف ويقارنون بين ما يعرضه عليهم السوفييت وذاك الذي يعرضه الأمريكيون: «بإمكان موسكو تزويدهم بالسلاح من أجل الحرب، لكنها واشنطون فقط هي التي باستطاعتها تقديم التعويض عن المظالم التي واجهها العرب».

شجع ناصر مستمعيه من الأمريكيين علي الاعتقاد بأنه كان يفضل لو أنه اشتري الأسلحة من الولايات المتحدة حتي فيما كادت التفاوضات مع روسيا تصل إلي مرحلتها النهائية. أبلغ أحمد حسين، أحد مساعدي ناصر، السفير بايرود في ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ أن الصفقة كانت قد أصبحت حقيقة واقعة، وأراد أن يعرف بايرود أن

عبدالناصر كان يقدر مجهوداته [بايزود] الرامية لإقناعه بأن الصفقة مع السوفييت لم تكن في صالح مصر بيد أن الأمور كانت قد وصلت إلي نقطة لم يكن بإمكانه منع اندلاع ثورة بين أفراد القوات المسلحة إن هو لم يقبل الصفقة، بحسب ما قاله أحمد حسين، وفي تلك الحالة فإن آخرين كان لابد لهم أن يحلوا محل ناصر، وكان هذا احتمالاً أكثر سوءا من وجهة النظر الأمريكية وأضاف أنه «ليس ثمة نقطة خلاف جوهري بين الطرفين وفقا لاعتقاد ناصر، وأن مصر ترغب أن تتفاوض حول المشكلة الإسرائيلية إذا اقتضي الأمر من موقع قوة لا من موقع ضعف لأن [ناصر] قد قرأ ما يكفي عن فلسفة الأمريكيين حول الأوضاع الشرقية/ الغربية بدرجة أنه يأمل أن تتفهم الولايات المتحدة ذلك».

وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، أي بعد أسبوع من ذلك الحوار، أعلن ناصر أنباء الصفقة لدي افتتاحه معرضا للصور العسكرية. لكن حينما خرجت تفاصيلها إلي العلن أصيب المراقبون بالذهول لضخامة حجمها. كانت تشيكوسلوفاكيا قد عملت وسيطا بأسلوب من السهل تبينه. كانت قيمة الصفقة ٢٠٠ مليون دولار وتضمنت ٢٠٠ طائرة حربية من طراز ميج، وخمسين قاصفة من طراز إليوشن، ٦٠ مدرعة نصف مزنجرة مجهزة بمدافع ١٢٢ مليمتر، و٢٧٥ دبابة T-34. أصاب تعليق ناصر المحنك حول وضع «الشرق/ الغرب» وحول إصرار الأمريكيين علي التفاوض من موضع القوة – وكان هذا تعبيرا أكسبه دين أتشسون ذيوعا – أصاب موضعا رخوا في الوصفات الأمريكية لإنهاء التوترات شرق الأوسطية. كان المصريون قد ظلوا منذ فترة يشتكون من أن الولايات المتحدة كانت تعتبر أن لإسرائيل الحق في امتلاك أسلحة تعادل ما لدي جميع البلاد العربية مجتمعة أو تفوقها.

كانت الاتفاقية الروسية ببيع الأسلحة لمصر تعني أولا وقبل كل شيء أنه قد أصبح بغير إمكان الولايات المتحدة السيطرة علي توزيع السلاح بالمنطقة. مثلا، سارع الفرنسيون بنقل طائرات ميستير ١٧ المقاتلة المتقدمة من الناتو إلي إسرائيل، وفيما أن صناع السياسة الأمريكيين لم يرضهم هذا التطور إلا أنهم لم يفعلوا شيئا لمنعه

علي أساس، وبحسب ما ذكره دالاس في مؤتمر صحفي في أكتوبر، أنه من الصعب «نقد البلاد التي تشعر أنها مهددة بالأخطار لحصولها علي الأسلحة التي تعتقد مخلصة أنها بحاجة إليها للدفاع عن نفسها».

لكن هذه كانت القضية الأولي التي مثلتها الخطوة السوفييتية. أين ستذهب الأسلحة الروسية بعد ذلك؟ كان بإمكان الروس عقد صفقات مماثلة مع السعودية، بل حتي تهديد موقع قاعدة الظهران الجوية، والتي كانت النقطة الأصلية التي دخلت منها الولايات المتحدة عسكريا إلي الشرق الأوسط والتي تفاوض عليها روزفلت وترومان. كان آخر ما يريده دالاس هو أن يدفع بحلف بغداد كعصا في عين عبدالناصر. كان الموقف صعبا واعترف دالاس بأنه «إذا رفض ناصر العرض الروسي فقد يطاح به ويأتي من هو أسوأ». كان يقلقه أيضا أن يتم النظر إلي الصفقة في الولايات المتحدة بصفتها هزيمة كبري. ماذا كانت البدائل؟. كان ثمة كارثة كبري في سبيلها إلي التشكل «إذا تحالفت مصر مع الاتحاد السوفييتي فأغلب الظن أن الرأي العام الأمريكي لن يسمح لنا باستخدام مكابح ضاغطة إذا شنت إسرائيل هجوما [علي مصر]».

كانت المخاوف من شن إسرائيل هجوماً علي مصر سببا كافيا لرفع قيمة الرهانات، وساد الاعتقاد بأنه لابد من بذل جهد أكبر لإقناع «إسرائيل بقدر من التنازل وأيضا إقناع ناصر بأن يجعل من صفقة الأسلحة السوفييتية عملية لمرة واحدة فقط لا تتكرر». خطرت لدالاس فكرة أن صفقة الأسلحة قد يكون لها جانب إيجابي يُشعِر الأمريكيين وإسرائيل بضغوط جديدة من ثم يحتمل لإسرائيل «التنازل عن مساحة أكبر من صحراء النقب».

ثم كان ثمة تقارير بأن الروس كانوا علي استعداد لدراسة مسألة المساعدة في بناء السد العالي مما زاد الضغوط علي أمريكا من أجل إيجاد سبيل لإعادة توجيه الثورة المصرية للسير في قنوات آمنة. أثناء أحد لقاءاته مع بايرود، أشار ناصر من النافذة وقال «له يا سعادة السفير، فيما نحن نمضي نغرق في كل تلك التفاصيل

وتثير القلق بشأنها، تتدفق مياه النيل وتذهب إلي المتوسط، وهذا هو «الأمر الأهم». بيد أنه، وعلاوة علي انتقادات الكونجرس التي ذهبت إلي أن قروض الولايات المتحدة لمصر من أجل إقامة السد العالي كانت تعني مكافأة ناصر علي لعبه بالورقة الروسية، كانت ثمة اعتراضات أخري أثيرت بخصوص الموضوع.

في ١٧ نوفمبر ١٩٥٥ التقي محمود فوزي وزير خارجية مصر السفير بايرود ونظيره البريطاني وأبلغهما أن حكومته كانت مستعدة لاتخاذ الخطوات للتوصل إلي تسوية مع إسرائيل في أقرب وقت مناسب ممكن وأن مصر تعتقد بوجود فرصة للنجاح تقدر بـ ٥١٪. وأنه إذا توصل الطرفان إلي حل لخلافاتهما فسيكون بإمكان مصر أن تتولي قيادة بعض الدول العربية الأخري حتي في مواجهة المقاومة الشرسة. كان فوزي علي استعداد لطرح موقف مصر بشكل عام من كل القضايا المهمة. بل إنه حتي وافق علي أن عودة كل اللاجئين الفلسطينيين إلي موطنهم لن يكون ممكنا وأنه لابد من تحديد عدد من يعودون، مع إعادة توطين الباقين ومنحهم تعويضات. كما أن التسوية ستتضمن أن تُنهي مصر الحصار الاقتصادي لإسرائيل وتتيح لها الملاحة بالقناة. أما ما تطلبه مصر في تلك المرحلة فهو موافقة مبدئية علي تواصلية [تلاحم] المناطق الفلسطينية الخاضعة للسيادة العربية وليس مجرد وجود ممر عبرها. لكن العقدة تمثلت في عدم استعداد مصر للجلوس مع القيادات الإسرائيلية للتوصل لحل لأي من تلك القضايا البارزة.

بيد أن تلك العقدة تحولت إلي عقبة كبري حينما أرسل أيزنهاور روبرت أندرسون، مبعوثه الخاص، للتحدث مع ناصر وين جوريون من أجل إيجاد سبيل لتجاوز تلك العقبة. في تلك الأثناء، كان يوجين بلاك من البنك الدولي والمفاوض الذي كان يتعاطي مع جل تفاصيل القرض الدولي لمصر للبدء في إقامة السد العالي، كان قد قابل صعوبات مع القاهرة للتوصل إلي شروط العقد. وفيما سارت التفاوضات متعثرة تدخل دالاس مع بلاك لمنع توجيه أي إنذار قاطع لمصر من قبيل «اقبلها أو ارفضها». أرسل هربرت هوفر الابن، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، برقية إلي بلاك مفادها وجود اعتبارات حيوية يراهن عليها الغرب بأكمله وتتعلق بذلك القرض، وأن لها الأولوية علي مجريات البيزنس المعتادة.

بيد أن دالاس واجه مشكلة كبيرة مع الكونجرس ولم يكن لديه أية فكرة عن كيفية الالتفاف حول اعتراضات مختلف جماعات الضغط التي شملت إلي جانب أعضاء الكونجرس الموالين لإسرائيل والذين كانوا يعارضون تمويل أي شيء من شأنه تقوية ناصر، شملت أيضا الولايات التي تزرع القطن لخوفها من منافسة مصر لها في الأسواق الدولية. علاوة علي ذلك، فحينما اعترف ناصر ديبلوماسيا بجمهورية الصين الشعبية أتي إلي الصورة بعامل آخر شديد الحساسية حال دون قدرة دالاس علي الدفع بحل لمعضلة الشرق الأوسط.

أقنعت لقاءات روبرت أندرسون بعبدالناصر القائد المصري بأن الأمريكيين لم يكن لديهم أي فهم لأبعاد ما يطلبونه منه أو مغباته المحتملة. زعم كرميت روزفلت أن عبدالناصر اشتكي له من أن أندرسون الذي أمضي ثلاثة أيام بالقاهرة توقع منه أن يوافق علي عقد لقاء مع بن جوريون وعمل الترتيبات لهذا اللقاء[1]. كان أيزنهاور ودالاس قد تركا انطباعات علي أندرسون بأن عليه التحرك سريعا قبل أن تجعل حملة الانتخابات لعام ١٩٥٦ من المستحيل أن يتحاشي الحزبان مباراة في التصايح، والتي وإن كانت لن تؤدي إلي فوز الحزب الديموقراطي فإنها ستتسبب في مزيد من المشاكل لطرح أية مبادرة لنزاع الشرق الأوسط. زعم روزفلت أيضا أنه قد حذر عبدالناصر من أن توانيه في اتخاذ الخطوات يتجاهل تماما مشاكل أمريكا «وبخاصة المعضلة التي سنواجهها جميعا إن قامت إسرائيل بشن حرب وقائية».

اعتقد المساعدون بوزارة الخارجية الأمريكية أن موقف ناصر أصبح حرجا نتيجة لما بدا وأنه انهيار تفاوضات القاهرة مع ديمترى شيبلوف نائب وزير الخارجية الروسي. كتب جورج آلان، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأدني يقول إن من المقرر أن يذهب ناصر إلي موسكو «وإذا لم يحصل علي التزام من الغرب قبل رحلته.. فسيكون موقفه التفاوضي بالغ الضعف وقد ينتهي به الأمر إلي عدم

(١) جاء بكتاب «صناع الملوك» الذي أصدرت سطور نسخته العربية أن كرميت روزفلت، وعلي أقل تقدير، لم يلتزم الدقة في أي شيء يكتبه. بل كان يخترع بعض التفصيلات لإضفاء صفة البطولة على نفسه [الترجمة].

إقامة أي سد بإطلاقه». أوصى آلن بإبلاغ السفير المصري لدي اتصاله بأن أمريكا قد سحبت عرضها – سواء اقترح ناصر قبول الشروط الأصلية التي فرضها البنك الدولي أم لا– وأنه يجب أن يَبلَّغ أن أية مساعدة مستقبلية للمشاريع الأخري ستتوقف علي «عدم قيام مصر بأعمال عدائية لمصالح الغرب».

أصيب هنري بايرود بالإحباط فيما هو يراقب تلك المجريات تتكشف، وقام بتحذير واشنطون من الدفع بالمصريين إلي أحضان الاتحاد السوفييتي. كتب يقول «إن نسبة كبيرة من هذا الجزء من العالم تعتنق توجّه الحياد [الإيجابي]». وإن سياسة واشنطون تبدو وأنها يغلّفها وهمُ أنه لابد للبلاد العربية أن تدعم السياسة الأمريكية حول جميع قضايا الحرب الباردة وأنها ستفعل ذلك وأنه إذا مضت الولايات المتحدة تنظر إلي تلك البلاد علي أنها «إما في معسكر الأعداء أو أنها رفاق طريق، فإنني أخشي من أنه لن يمر وقت طويل حتي تنظر إلينا تلك الشعوب علي أننا الطرف غير المنطقي في الصراع بين الشرق والغرب».

في صباح ١٩ يوليو ١٩٥٦ التقي دالاس أيزنهاور وأبلغه بوجوب سحب عرض المعونة الأمريكية لإقامة السد وأضاف أسبابا جديدة – بدت وأنها مصمَّمة بحيث يرجع إليها المؤرخون في المستقبل لفهم الأحداث – من بينها أن أيا من سيضطلع بالمشروع لابد وأن يتحمل اللوم علي ما سيعانيه المصريون من «تقشف» من أجل تسديد تكلفته. علاوة علي ذلك، اعتقد دالاس أن السوفييت سيعانون المصاعب كي يفسروا لشعبهم وللدول التابعة لهم سبب اضطلاعهم بمشروع لصالح المصريين فى وقت ظلت فيه مستويات معيشتهم في بلادهم منخفضة. وبعد هذا النقاش المتنافر غير المنطقي قال الرئيس إنه يوافق علي «رأي الوزير» لكنه لم يوضح أيهما كان يعني.

في وقت لاحق من اليوم ذاك، قام السفير أحمد حسين بلقاء دالاس حيث تلقي الأنباء السيئة، والتي كان ناصر تنبأ بها قبل مغادرته مصر إلي الاتحاد السوفييتي. وبدون تبادل المجاملات المعتادة، تطرق الوزير إلي الموضوع مباشرة، وبدأ في تعداد أسباب قرار الولايات المتحدة رفض تقديم المعونة لمشروع إقامة السد. بدأ بأن زعم

أن القرار اتُّخِذ بناء علي اهتمام الولايات المتحدة بالعلاقات المصرية/ الأمريكية علي المدي الطويل لأن التكلفة لابد وأن «تفرض» عبئا ثقيلا علي الاقتصاد المصري، وعلي الرغم من أن التأثير المبدئي لإعلان أن الولايات المتحدة ستضطلع بالمشروع سيكون جيدا، بيد أن هذا لن يدوم طويلا. مضي دالاس يقول إن عليه أن يأخذ في الاعتبار أيضا الأثر الذي سيتركه هذا الإعلان علي الشعب الأمريكي الذين لم تعجبهم إجراءات المصريين وأفعالهم طوال الشهور الأخيرة، ثم عبر عن أمله عن عودة «السكينة» في المستقبل إلي العلاقات المصرية/ الأمريكية، وذلك من أجل إمكانية استئناف نوع التعاون الذي يرغب فيه الأمريكيون.

قال دالاس إن السوفييت سيجدون مشقة في الاضطلاع بمثل ذلك المشروع في ضوء مستويات معيشة شعوبهم المنخفضة، وإنه علي حين أن الولايات المتحدة تستطيع تحمل تلك النفقات بسهولة بسبب «حجم ناتجها القومي الهائل»، سيضطر الروس إلي بذل جهد جهيد لدفع تلك الأموال من اقتصاد مُعسر. وعلي الرغم من أن أطروحة دالاس أثناء جولته الثانية في البيت الأبيض في مساء اليوم ذاك لم تكن أقل غرابة من أحاديثه التي كان قد أدلي بها في الصباح، إلا أنه أضاف إليها انعطافة جديدة: إن الأسلوب الوحيد الذي يمكن به للروس تبرير مثل تلك التكلفة هو توقعهم لميزات سياسية هائلة بدرجة أنها قد تعرض استقلال مصر للمخاطر، وقال «لا نستطيع الاضطلاع بتقديم عروض لمصر أو لأي بلد آخر تماثل العروض السوفييتية، ثم أنهي حديثه بانعطافة غريبة أخري: «لا نريد أن نعطي الانطباع بأن قرارنا غير ودي بأي أسلوب كان، أو أنه بمثابة الثأر من الأفعال والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية، ثم أضاف قائلا إنه مازال يري مستقبلا مشرقا للعلاقات المصرية/ الأمريكية.

لم يساور أحداً الشك في أن ذلك الرفض كان مؤشرا علي حدوث نقطة تحول في علاقات مصر بالولايات المتحدة. كتبت دانا أدمز شميت المراسلة الدبلوماسية للنيويورك تايمز وقد أدركت أهمية هذا المؤشر، وقالت قد تكون ثمة علاقة بين هذا

الخط المتشدد الجديد وبين عضوية حلف بغداد كما أنه «من المرجح أن يمضي بعض الوقت قبل أن يرسل المستر أيزنهاور مسدسا آخر إلي أى قائد مصري».

الأزمة الوشيكة:

سقطت القنبلة التي ألقاها دالاس علي القاهرة فيما كان ناصر في طريق عودته من مؤتمر «الثلاثة الكبار»، قادة دول الحياد، الذي عقد في جزيرة بريوني بالبحر الأدرياتيكي. في ٢٤ يوليو ١٩٥٦ وجّه ناصر هجوما عنيفا إلي واشنطون في خطاب ألقاه بمناسبة أعياد الثورة فيما كان السفير الروسي يجلس مبتسما علي مسافة قريبة منه. قال ناصر إن الولايات المتحدة أطلقت تصريحات زائفة ومضللة، بحيث يبدو الاقتصاد المصري ضعيفا وألقت بظلال الشكوك عليه، وإن هذا منافيا لمبادئ العلاقات الدولية وأضاف إنه يقول للأمريكيين «موتوا بغيظكم». وفي حوار معه بعد هذا الخطاب، أكد يڤچيني كيسليف السفير الروسي قائلاً «إننا مستعدون لتمويل السد العالي إذا طلبت مصر ذلك».

وفي أعقاب ذلك بيومين، ألقي ناصر خطابا آخر ذكر فيه صفقة الأسلحة مرة أخري بصفتها ضرورية حتي لا يصبح المصريون لاجئين مثل الفلسطينيين ثم انعطف إلي سرد تاريخ حفر القناة كمشروع إمبريالي انتهك سيادة مصر. وفيما مضي ناصر يروي تاريخ القناة وكيف أصبحت مصر ملكا للقناة، ويؤكد أنه ليس من العار أن يكون المصريون فقراء ويلجأون إلي الاقتراض من أجل بناء البلد، بل العار هو مص دماء الشعوب، انطلقت حناجر الجماهير بالهتاف وأكفهم بالتصفيق، لكن أحدا لم يتوقع ما تلي ذلك. خاطب ناصر الحشود محاولا أن يعلو صوته علي الأصوات الهادرة، قائلا إن دخل القناة اليوم هو ١٠٠ مليون دولار سنويا، أي خمسمائة مليون دولار في خمس سنوات، أي أن مصر بغنى عن المعونة الأمريكية وقدرها ٧٠ مليون دولار. ثم أضاف قائلاً: إنه فيما كان يتحدث في تلك اللحظة فإن إخوانهم وأبناءهم ينهضون لتولي قيادة شركة القناة والاضطلاع بتشغيلها وإنهم في تلك اللحظة يستلمون شركة القناة – شركة القناة المصرية لا شركة القناة الأجنبية وإنه من موقعه يعلن «تأميم شركة القناة، شركة مساهمة مصرية».

كان بعض مساعدي ناصر الأقل ثقة في حكمة هذا القرار والأقل جسارة قد ذكروه قبل الخطاب بما كان قد حدث لمحمد مصدق رئيس وزراء إيران الذي كان قد سعي إلي تأميم النفط الإيراني، وبالتآمر الأنجلو/الأمريكي حيث تدخلوا لإحداث انقلاب انتهي بوقف الخطط الإيرانية وتوقيف مصدق وعودة الشاه إلي عرشه. أجاب ناصر بأنه بمجرد أن يعرف الجميع أن بإمكان مصر إدارة القناة بالفعل سيختفي خطر التدخل العسكري. لكن تنبُّؤه هذا كان علي قدر كبير من التفاؤل وعدم الواقعية.

في لندن، كان إيدن رئيس الوزراء قد فكّر بالفعل في استخدام القوة للتخلص من ناصر. لم يكن هذا يتعلق بالقناة وحدها، بل إنه رأي أنه ثمة مخاطر «فقدان» العالم العربي بأكمله لصالح رجل كان إيدن يسميه موسوليني، الديكتاتور الإيطالي وحليف هتلر قبل الحرب العالمية الثانية. وعلي الرغم من أن إيدن كان يعلم أنه ليس لناصر أتباع من الشيوعيين، إلا أنه اعتقد أنه رجل خروشوف بالقاهرة. اكتفي الفرنسيون الذين كانوا قد عانوا من دعم ناصر لثوار الجزائر بتسميته «العدو». وعلي الرغم من أن تأميم القناة بدا وأنه خطوة لاكتساب القوة التي كان لها أن تضع عبدالناصر في موقع يسمح له بإملاء المستقبل السياسي والاقتصادي ليس للشرق الأوسط وحده بل لأوروبا الغربية أيضا، ذلك لأنه أصبح يقبض بيديه علي نقطة مفتاح يمكنه منها خنق أوربا. كان قد عبر قناة السويس في العام السابق علي التأميم ستة وسبعون مليون طن من النفط الحيوي لاقتصادات أوربا.

لم يكن إجراء ناصر غير قانوني طالما دفع التعويضات لملاك الشركة، وقد وعد القائد المصري بهذا وبأن القناة ستُفتح أمام جميع مستخدميها السابقين، وكان هذا يعني استثناء إسرائيل. علاوة علي ذلك، كانت مصر قد وقعت علي تحالف عسكري مناهض لإسرائيل مع السعودية وسوريا واليمن. وجد دالاس نفسه في ورطة إذ إنه سارع بحدوث الأزمة من خلال سحبه العرض لتمويل السد العالي بعد أن أكد له زملاؤه الذين كانوا قد تفاوضوا علي أفضل الشروط الممكنة للقرض أن مصر كانت

في وضع سيئ لا يمكنها من شراء أسلحة من الكتلة الشرقية أو من بناء السد العالي، لكنه أصبح يواجه الآن احتمال انهيار كل ما حاول إقامته في الشرق الأوسط.

انتهي دالاس إلي أن كل ما تبقي له ليفعله هو المراوغة وكسب الوقت، وكان هذا نقيضا لنهجه المعتاد. في منتصف شهر أغسطس دعا إلي اجتماع يعقد في لندن لبحث تشكيل «جمعية مستخدمي القناة» تضمن الإشراف علي الرسوم التي تُجني من عبور القناة وعلي العاملين بها، لكن كل الخطط التي طرحها في تلك اللقاءات افترضت ملكية مصر للقناة وأن أي إشراف محتمل لابد وأن يتوقف علي مدى خبرة عبدالناصر. في طرحه لمقترحاته قال إن هدف اللقاء هو إعادة «الثقة» لمستخدمي القناة بعد أن قامت مصر بـ «انتهاك خطير» لمعاهدة عام ١٨٨١، بيد أنه اختتم حديثه بالقول «هناك أشياء ليست من شأن هذا المؤتمر، إنه ليس مؤتمرا لاتخاذ قرارات مُلزمة لمن لا يوافقون علي جميع الطروحات». قال إنه لن يوافق، مثلا، علي أن تودع الولايات المتحدة رسوم مرور سفنها بالقناة في حساب مجمّد، وقلّص بذلك أي أمل في إمكان ممارسة الضغوط الاقتصادية علي مصر، كما أبلغ القادة البريطانيين، بأسلوب شخصي، بأن الولايات المتحدة ليس بوسعها تبرير الالتجاء إلي إجراءات عسكرية وذلك لأنها تملك ما يكفيها من النفط. وهكذا، فعلي حين كان أسلوبه في التعاطي مع قرض السد العالي ضاريا، فإن تعاطيه مع حلفاء واشنطون في الحرب الباردة لم يكن أقل ضراوة. ثم اقترح دالاس علي أيزنهاور قائلا: «قد يكون حتي من الضروري تقليل دور بريطانيا وفرنسا إلي الحد الأدني». أما المشكلة الكبري التي كانت تكمن في جوهر معضلة دالاس فكانت هي موقف البلاد الآسيوية، حيث أخبر الرئيس أن بإمكان الشعارات السياسية مثل «الاستعمار، والإمبريالية وآسيا للآسيويين.. إلخ «استمالتهم وإن الأرجح أن تكون المغبات السياسية للهجوم العسكري المباشر علي مصر، لاسترداد القناة كارثية.

لكنه خشي، وفقا لما أبلغه لداج همرشولد أمين عام الأمم المتحدة آنذاك، أن البريطانيين والفرنسيين قد يستندون إلي المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة للقيام

بعملية عسكرية – وهي المادة التي كانت الولايات المتحدة قد أصرت علي تضمينها في الميثاق لدي إنشاء الأمم المتحدة لضمان تحالفات دفاعية إقليمية. قال إنهم إن فعلوا ذلك فسيكون ذلك بمثابة السخرية من مواقف الغرب في الأنحاء الأخري، وإنهم لو لجأوا إلي القوة منذ البداية وهم في غمرة ردود الأفعال المهتاجة لأمكن فهم ذلك، لكن ليس بعد كل هذا التسويف والتداولات. وفي واقع الأمر، كان التسويف والتداولات هو ما هدف إليه دالاس من مؤتمراته الدولية – وقف التحرك كَسْباً للوقت. أما المشكلة فكانت تتمثل له في أن عبدالناصر هو من كان يملك زمام المبادرة.

أثناء أحد تلك المؤتمرات التي عُقدت مرارا وتكرارا في الصيف ذاك، ضيّق سلوين لويد، وزير الخارجية البريطاني، الخناق علي دالاس لوهلة. أسرَّ إليه قائلا إن بريطانيا كانت تُخطط لعملية عسكرية وأنه «في أوائل سبتمبر سيتم الضغط علي أحد الأزّرة وبعدها سيحدث كل شيء تلقائيا وبأسلوب لا رجعة عنه». وإن دالاس كان الشخص الوحيد الذي بإمكانه وقف تلك المسيرة باتجاه الحرب. كتب وزير الخارجية الأمريكية، وهو يسجل تفاصيل ذاك اللقاء في مذكراته يقول «أبدي المستر لويد أثناء هذا الحديث توترا عاطفيا واضحا»، وربما كان هذا هو سبب انطباعه الخاطئ بأن البريطانيين كانوا يتظاهرون ويستخدمون الحيلة فقط لأنهم كانوا علي علم، بعد كل ما قيل علناً وسراً، بأن واشنطون لن تؤيد استخدام القوة، وأنهم في النهاية لن يضغطوا علي الزر – أو هكذا اعتقد دالاس.

بيد أنه مما لا ريب فيه أن تاريخ الهجوم كان قد تحدد بالنسبة لإيدن، حيث كان قد تقرر أنه حال عدم الوصول إلي تسوية مُرضية بحلول ١٠ سبتمبر، سيأخذ الخيار العسكري طريقه. ذهب هارولد ماكميلان، وزير الخزانة البريطاني، والذي كان الأشد «صقورية» بين جميع الآخرين، إلى أن عبدالناصر إذا لم يتلق مغبات فعلته، فإن البلدان شرق الأوسطية الأخري، ابتداء من العراق، ستقوم بتأميم نفطها، وبذلك «تضيع أوربا». في ١١ سبتمبر ١٩٥٦، أجاب دالاس علناً، في مؤتمر صحفي عقده، عن جميع تلميحات البريطانيين:

«لن يذهب هذا البلد إلي الحرب وأنا في منصبي هذا، إلا إذا أعلن الكونجرس مثل تلك الحرب.. لقد أقمنا الأمم المتحدة من أجل القضاء علي العدوان، ولن أكون طرفا في أي عدوان».

بدا لأيزنهاور أنه فيما زاد هَوَس إيدن باستخدام قياس موسوليني وتطبيقه على حالة عبدالناصر، كان تعاطيه مع الأزمة يتسم بالتقلبات العاطفية الانفعالية. في بداية شهر أكتوبر، ناقش مجلس الأمن القومي بواشنطون الأساليب السرية للتخلص من ناصر[1]. كان أيزنهاور قد أعلن أنه ضد الهجوم الواضح المباشر، لكنه استعرض مع نفسه الأساليب البديلة المتنوعة للتخلص من داعية القومية العربية المتسبب في المشاكل والقلق. في تلك الأثناء، بدأ الفرنسيون التخطيط مع الإسرائيليين لشن عملية عسكرية مشتركة، ثم أُدمِجت تلك المخططات في اتفاقية ثلاثية مع بريطانيا رُسمت فيها الخطوط التي ستتبع. تم الاتفاق علي هذا المخطط الذي تقوم إسرائيل وفقه بالهجوم أولا، في سلسلة من المؤتمرات عُقِدت بمدينة سڤر الفرنسية المجاورة لباريس، وكان هذا بالنسبة لإيدن وسيلة ممتازة للالتفاف حول الاتهام بالعودة إلي الاستعمار: إذ كان من المفترض أن يكون تدخل الفرنسيين والبريطانيين بزعم فض الاشتباك بين الإسرائيليين والمصريين واستعادة السلام من خلال احتلال السويس! ثم يتقرر مصير ناصر ويتم تقويض حكمه والقضاء عليه نهائيا وسط تداعيات الأحداث الناجمة.

بيد أن المخاطرة بالاعتقاد بأن الهزيمة ستُجبر عبدالناصر علي التنحي واتباع خطي فاروق إلي المنفي أو القضاء عليه بأحد الأساليب الأخري لم تكن في محلها. مضي المخطط يتكشف حينما أنزلت إسرائيل قواتها بالبارشوتات في سيناء في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وبدأت المعركة في الصحراء. وكما كان قد تقرر في سڤر، قامت لندن بتذكير القاهرة بأنه وفقا لبنود معاهدة ١٩٥٤ التي عُقدت بشأن رحيل القوات البريطانية فقد احتفظت بريطانيا بالحق في التدخل حال تعرض مصر للهجوم . ثم

(١) دبرت السي أي إيه محاولتين لاغتياله انتهتا بالفشل [الترجمة].

صدر الإنذار الأنجلو/ فرنسي في ٣٠ أكتوبر بوجوب توقف القتال وإلا سيكون ثمة تدخل عسكري لحماية القناة والقاعدة العسكرية. وافقت إسرائيل لكن عبدالناصر رفض ولجأ إلي الأمم المتحدة. وإلي هذا الحد كانت الأمور تتكشف وفقا للتوقعات، لكن أيزنهاور صمم علي تنفيذ تحذيراته.

كان دالاس قد اعترف لأيزنهاور عشية الحرب بأنه «متحير فعلا» بشأن أهداف البريطانيين والفرنسيين الحقيقية وقال إنهم أنفسهم قد لا يعرفونها، أو إنهم اعتقدوا أن السياسة الأمريكية كانت من أجل فترة الانتخابات فقط وبعدها «قد نساندهم في سياسة تتضمن استخدام القوة». أما أيزنهاور فقد تملكه بالغ الغضب لأنهم قاموا بعمليتهم قبيل انتخابات ٣ نوفمبر. بيد أن رد فعله ما كان ليختلف كثيرا في أي وقت آخر وكان مصمما علي إفشال العملية العسكرية.

علي حين أنه لم يكن ثمة إجماع بين مستشاريه، أصدر الرئيس تعليماته إليهم بلغة قاطعة بأن الولايات المتحدة «ستلتزم بوعدها حول دعم أي ضحية للعدوان». اقترح اثنان من مساعديه علي الأقل، الأميرال آرثر رادفورد رئيس رؤساء هيئة الأركان المشتركة، وآلان دلز، مدير السي آي إيه الانتظار حتي تتكشف الأمور فيما ظهرت القاصفات البريطانية في سماء القاهرة، لكن الرئيس لم يكن مستعدا لسماع أي من هذا «إذا لم ننفذ وعدنا فالمحتمل هو أن تدخل روسيا طرفا في الوضع في الشرق الأوسط». تساءل أحد الديبلوماسيين البريطانيين، وكان حاضرا أثناء تلك الأحاديث، عما إن كانت الولايات المتحدة ستذهب أولا إلي الأمم المتحدة «لتفويضها» في التدخل، لأن من المحتمل أن تكون الأمور قد وصلت إلي نهايتها وأصبحت أمرا واقعا. لكن أيزنهاور قال إن تلك كانت خطته لكن ليس من أجل التسبب في أي تأخير: «ننوي الذهاب إلي هناك في الصباح الباكر – بمجرد أن تفتح الأمم المتحدة أبوابها – وقبل أن يلجها الاتحاد السوفييتي».

انتهت الأمور إلي وجوب اتخاذ قرار كانت واشنطون قد حرصت دائما علي تفاديه: تأييد حلفائها القدامي أو السير في طريق مختلف. قال أيزنهاور لأحد

مساعديه «حينما تجد نفسك في وضع كهذا عليك السير في طريقك الخاص.. ماذا علينا أن نفعل – نحارب العالم الإسلامي بأجمعه؟» تصاعدت الأزمة، علي مدي الأيام التالية، لتصبح عاصفة هوجاء من الأخبار السيئة. هدد نيكيتا خروشوف بإطلاق صواريخ ICBMs علي البريطانيين والفرنسيين، ثم ذهبت موسكو إلي حد إرسال دبابات إلي بودابست لقمع متمردي المجر الذين كانوا يقاتلون من أجل الحرية، والذين زُعِمَ أنهم قاموا بأعمال التمرد تلك في استجابة لتحريضات تبث من راديو أوربا الحرة شجعتهم علي حمل السلاح في مواجهة النظام الشيوعي. وجد أيزنهاور هذا الاجتياح مثيرا للغاية وذلك لازدواجية معايير السوفييت الذين فيما يتموضعون كمدافعين عن الثورة المصرية يقومون بهدم المباني في بودابست من أجل قمع الانتفاضة. من ناحية أخري، اعتقد أيزنهاور بوجود احتمال أن يقوم السوفييت في فورة اليأس وهم يخشون خسارة أوربا الشرقية باستخدام القوة في الشرق الأوسط، وصرح بالقول إن «البريطانيين والفرنسيين تخيروا الحرب من أجل أسوأ قضية ممكنة – وهم يمضون في طريقهم للزج بنا جميعا في جحر لا نملك الخروج منه». وفي محاولة لرفع معنوياته أخبره بعض مساعديه أن ثمة تقارير للسي آي إيه بأن عبدالناصر تملكه القلق خوفا من الإطاحة به، ورد أيزنهاور متفاكها «أخبروا عبدالناصر أننا سنرسله إلي سانت هيلنا»[1] و«نعطيه مليون دولار» لكن المخاوف كانت تسيطر علي أيزنهاور حيث أضاف «لابد أن يكون ثمة وسيلة للخروج من هذا المأزق».

تبنت كل من موسكو وواشنطون قرارات الأمم المتحدة التي قضت بوقف إطلاق النيران والانسحاب الفوري، لكن البريطانيين والفرنسيين تمسكوا بمواقفهم، وفيما توقفوا عن إنزال مزيد من القوات إلا أنهم لم يغادروا مواقعهم، وكما بين أحد المسئولين بوزارة الخارجية، فقد وصلت الأمور إلي الحد الذي كان ينبغي معه إما سقوط ناصر أو إيدن. كان إيدن هو من سقط. كان البريطانيون معرضين لضغوط واشنطون بأكثر من الفرنسيين والإسرائيليين وكان أيزنهاور عازما علي استخدام تلك

(١) الجزيرة التي نُفي إليها نابليون [الترجمة].

الضغوط بأسلوبين – من خلال عدم مساعدة لندن علي الحصول علي نفط من نصف الكرة الغربي بعد أن أغرق ناصر بعض السفن في القناة لمنع مرور شاحنات النفط، ومن خلال عدم دعم الجنيه الاسترليني الذي كانت احتياطاته قد تعرضت للتدهور السريع وتقلصت إلي حد الخطر بعد تعرضه للضغوط الهائلة. كان ماكميلان، وزير الخزانة البريطاني، قد شهد الكتابات علي جدران مقر مجلس الوزراء البريطاني وكان أول من تحولوا من صقور إلي حمائم أبلغ أيزنهاور مساعديه قائلاً: «أميل للاعتقاد بأننا يجب أن نترك من بدأوا تلك العملية يحلّون مشاكل زيتهم [نفطهم] – أن يُقلوا في زيتهم، إذا جاز التعبير».

وعلي الرغم من كل غضبه، كان أيزنهاور لا يميل إلي بتر «يده اليمني»، كما كان يطلق علي البريطانيين، حتي في ذروة الأزمة. بيد أنه تلقي أنباء طيبة من الشرق الأوسط حيث أبلغه رايموند هير سفير الولايات المتحدة بالقاهرة أن موقف أمريكا أدي إلي تحول مواقف العرب منها حيث بدت لهم فجأة وأنها نصيرة للحق وهو أمر لم يكن متخيلا قبل ذلك بأسابيع قليلة فقط. أدي ذلك إلي تشدد موقف أيزنهاور إزاء عمل أي شيء في شأن محنة البريطانيين التي كانت تزداد سوءا يوما بعد يوم، بل ساعة بعد ساعة. أبلغ جورج همفري، وزير الخزانة الأمريكي، راب بتلر وكان مرشحا لخلافة إيدن المريض والذي مضت صحته تتدهور بتدهور الصحة المالية لبريطانيا، أن بلده بعدم سحبه قواته من مصر كان يتحدي الأمم المتحدة وأنه لن تصلهم أية مساعدة أمريكية إلا بعد التوصل لتسوية لتلك المشكلة.

أدت عملية السويس التي كانت تهدف إلي الإطاحة بناصر إلي تقوية موقعه. كان يروق للقائد المصري استعادة ذكريات تلك الأيام، وكيف أن الأزمة أتت بالولايات المتحدة كمدافعة عن النظام الجديد في الوقت الذي كان هو في سبيله للقضاء علي حلف بغداد. يكتب محمد حسنين هيكل الذي كان صديق ناصر المقرب قائلا إنه بالإمكان القول إن إيدن كان مسئولا بشكل ما عن مقتل نوري السعيد، وذلك لأنه، وبعد السويس، لم يكن ثمة قائد عربي يملك أن يكون صديقا لبريطانيا وعدوا لناصر، وأن أزمة السويس كلفت بريطانيا خسارة العالم العربي. بعدها، ترك إيدن

منصبه مريضا وقد قُضيَ علي مستقبله السياسي. تفاكه ناصر قائلاً «تلك هي لعنة الفراعنة».

في ٨ نوفمبر وافق مجلس الوزراء البريطاني، في مواجهة تقلص الاحتياطي في بنك إنجلترا المركزي، ورفض الولايات المتحدة تقديم أية مساعدة حتي توقف القتال، وافق علي القبول بتواجد قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة فى المواقع التي كانت القوات الغازية قد احتلتها. اعتقد أيزنهاور أن تلك الأزمة قد أوضحت أن علي الولايات المتحدة تقوية علاقاتها بالعالم العربي بعامة وبمصر بخاصة، وأنه لابد من صياغة سياسة جديدة تجاه الشرق الأوسط.

وهكذا فشل الرهان علي ناصر. كان لخطة دالاس العظمي الرامية إلي تسهيل دخول مصر إلي صفوف الغرب في الحرب الباردة ومن ثم حل مشكلة انقسام العرب إلي معسكرين متنافسين – يساند بعضها القوي الاستعمارية القديمة وتسعي الأخري إلي التقارب مع الاتحاد السوفييتي والصين والحصول علي مساعدتهما – كان رهانا لأحد الاحتمالين فيه فرص كبري للتحقق منذ المستهل. وكان من السهل معرفة أسباب الفشل مع صعوبة فعل أي شيء حياله.

منذ الخطوات الأولي علي الطريق، أي منذ لقاء دالاس الأول بناصر، كان الوزير يغادر الاجتماع محبطا لأنه لم يكن ثمة وسيلة لإقناع القائد المصري بأن عليه التعاون مع الولايات المتحدة. بل إن الأسماء ذاتها التي أُطلقت علي تلك الاجتماعات البائسة المستميتة، أي ألفا وأوميجا، كانت دالة علي شعور الإحباط الذي خيّم علي صناع السياسة. عبّر دالاس، أثناء أزمة السويس، لإحدي لجان الكونجرس، عن أسفه لأنه وعلي حين أن معظم البلاد العربية كانت تخشي عبدالناصر، فإن أكثر ما كانوا يخشونه هو شعبيته الجامحة لدي جماهير بلادهم. ظلت القضية هي كيفية احتواء مثل هؤلاء القادة مع تقديم الإرشاد إلي الدول الجديدة وهي في طريقها إلي الاستقلال بأسلوب منظم. كتب دالاس في مذكراته يقول إن علي مثل تلك البلاد السير في طريق التطور لا الثورة.

حينما وقعت أزمة السويس تناقضت مواقف الولايات المتحدة مع «أوربا العجوز» كما أسماها لاحقا أحد وزراء الدفاع الأمريكيين، ونأت بنفسها عنها، كي تنقذ سمعتها أمام البلدان الجديدة بصفتها معادية للاستعمار. كانت تلك قفزة إلي الأمام إلي داخل متاهة الشرق الأوسط التي كانت قد ظلت تتشكل علي مدي القرون. غدا أيزنهاور، لفترة من الوقت، بطلا في مصر ذلك لأنه أرغم الغزاة علي وقف القتال والانسحاب من الأراضي المصرية. غدت قناة السويس وقاعدتها في قبضة ناصر القوية وخرج من الأزمة بطلا أكثر جسارة للقومية العربية وأكثر تهديدا لإسرائيل. ولعقد من الزمان ظلت النتائج المتشابكة غير محددة المعالم لأزمة السويس تسود الموقف حتي غيرت الحرب الجديدة التي اندلعت مواقع اللاعبين، لكنها لم تغير أهدافهم.